حجم الاقتصاد السري في مصر
من خلال الأسباب والمؤشرات
دراسة كمية تحليلية عن الفترة ١٩٦٦ – ٢٠٠٠

د ٠ جمال إبراهيم حسن (*)

(*) د ٠ جمال إبراهيم حسن

ستاذ مساعد بقسم الاقتصاد بكلية التجارة بسوهاج وفرعها بقنا جامعة جنوب الوادي ٠ حاصل على دكتوراه الفلسفة
ـى الاقتصـــاد عـــام ١٩٩٦ مـــن كلية التجارة بسوهاج جامعة جنوب الوادي ٠ حصل على قناة علمية للإشراف
شـــترك لإعـــداد رســـالة الدكتوراه فى جامعة أوهايو بالولايات المتحدة الأمريكية خلال ١٩٩٣ – ١٩٩٤ ٠ أهم
هتمامات البحثية ما يتعلق بالتنمية الاقتصادية ومعوقاتها على المستوى الاقتصادي الكلى ٠

ملخص البحث

حجم الاقتصاد السرى فى مصر من خلال الأسباب والمؤشرات
دراسة كمية تحليلية عن الفترة ١٩٦٦ – ٢٠٠٠

تهدف الدراسة إلى قياس حجم الاقتصاد السرى فى مصر نظراً لأهمية الوقوف على ذلك الحجم ومتابعة تطورة لما فى ذلك من فائدة لصانعي السياسة الاقتصادية . ولما كنت المداخل التقليدية المتبعة فى هذا الصدد سواء كانت مداخل مباشرة أو غير مباشرة موضع انتقاد وتأتى بنتائج مضللة . لذلك استخدمت الدراسة نموذج (Multiple Indicators Multiple Causes MIMC) أو تعدد الأسباب والمؤشرات وذلك على اعتبار ان حجم الاقتصاد السرى متغير غامض Latent variable وبالتالي يمكن قياس حجمة من خلال الأسباب والمؤشرات . ومن أهم نتائج الدراسة ان أهم أسباب الاقتصاد السرى فى مصر وجود وتفاقم معدلات البطالة ، ازدياد اللوائح والقوانين المنظمة للحياة الاقتصادية معبرة عن تدخل الحكومة فى النشاط الاقتصادي ، وتراجع سعر صرف الجنية أمام الدولار الأمريكي . كما أن من أهم النتائج ازدياد حجم الاقتصاد السرى بصفة مستمرة تقريباً طوال فترة الدراسة حيث بلغ أكثر من ٧٠ % من الناتج المحلى الإجمالي فى سنة ٢٠٠٠

Abstract

The Hidden Economy size threw the causes and the Indicators in Egypt quantitative and analytical study at 1966 – 2000

Many studies traied to measure the hidden economy by the various approaches . generally this approaches divided into three groups . The direct approach which depend on undeclared information about of persons or firm income to estimate the hidden economy Size. But as it be thought, to obtain correct or reliable data for undeclared income is not an easy task .

The indirect approach are often based on employ the various indicators; for example GDP; Employment Rate; Tax burden; Money demand to measure the hidden economy Size . but all above approaches can get us misleading results, because although this approaches portrays on elegant starting point for estimating hidden economy it does have a number of highly criticized assumptions at its core .

In order to avoid these pitfalls, the present study measure the hidden economy Size in Egypt threw period from 1966 to 2000 by use the Models approach . accordance with this approache we use the MIMC (Multiple Indicators Multiple causes) . Where consider the hidden economy as Latent variable, and it's built to measure the hidden economy Size as percentage of GDP .

The main results indicate the unemployment rate (X_3), The government consumption as proxy of the government activities Size (X_5); and exchange rate Egyptian pound against American dollar (X_9), are the main causes to increase the hidden economy Size at Egyptian economy generally the hidden economy Size growing contuncely as a percentage from GDP from 1966 – 2000 , the hidden economy Size was more than 70% from GDP at 2000 year .

تقديم :

تلجأ الكثير من الدول إلى إجراء تعديلات متتالية ومتلاحقة على سياستها الاقتصادية سواء فى الجانب المالى أو النقدى . وقد تقتصر هذه التعديلات على تغيير فى الأدوات التى يستخدمها صانع السياسة الاقتصادية ، أو إعادة صياغة الأهداف بشكل أكثر مرونة ، وذلك بهدف تحقيق إنجازات ملموسة . ومع تكرار الإخفاق فلا يوجد أمام صانعى السياسة الاقتصادية إلا التعديل والتغيير .

والواقع أنه فى إطار البحث عن سبب فشل السياسات الاقتصادية أو عدم كفاءتها فإنه ممكن أن تتعدد الأسباب المنظورة لذلك والتى قد تدور حول عدم كفاءة صانع السياسة الاقتصادية ، ويندرج تحت ذلك عدم استخدامه للأدوات الملائمة وفى التوقيت الملائم أو عدم صياغة الأهداف بشكل متناغم مع الإمكانيات المتاحة . هذه من ناحية ، ومن ناحية ثانية فقد يكون لعدم كفاءة التنفيذ أو ظهور مصاعب أثناء التطبيق دوراً فى ذلك .

وفى كافة الأحوال فإن أهداف السياسة الاقتصادية ما هى إلا متغيرات كمية يتم إعدادها بشكل دقيق بناء على مؤشرات صادقة للأداء الاقتصادى بشكل عام خلال الفترة الماضية . ولكن إذا كانت البيانات المنشورة الرسمية عن المتغيرات الاقتصادية التى تعبر عن الأداء الاقتصادى غير دقيقة ، ذلك أنها لا تعكس سوى نسبة معينة مما هو متحقق بالفعل ، فإنه من المؤكد أن السياسات الاقتصادية – وهى مجموعة القرارات التى تشرع لإدارة النشاط الاقتصادى – والتى تعتمد على هذه البيانات سواء فى مرحلة صياغة الأهداف أو اختيار الأدوات لن تحقق النجاح المرجو منها ، وبعض النجاحات التى تتحقق تتوقف على مدى اقتراب البيانات المنشورة من الواقع .

وهنا تظهر أهمية توافر بيانات كافية عن ظاهرة الاقتصاد السرى أمام صانع السياسة الاقتصادية وأسباب هذه الظاهرة ومؤشراتها أيضاً ، ذلك أن وجود الاقتصاد السرى بما يمثله من مجموعة الأنشطة السرية التى يتم فيها الإنتاج والتبادل وتوزيع الدخل بمنأى عن الاقتصاد الرسمى ، يجعل البيانات المنشورة وهى بالطبع عن الاقتصاد الرسمى فقط بيانات قاصرة . واعتماد المخطط على هذه البيانات يؤدى إلى عدم نجاح السياسات الاقتصادية فى تحقيق أهدافها .

والأمـــر قـــد يكون فى نطاق السيطرة إذا كان حجم الاقتصاد السرى صغير بحيث يمكـــن إهماله لان إثارة تكون هامشية ، ولكن إذا كان حجم الاقتصاد السرى يمثل نسبة كبيرة من حجم النشاط الاقتصادى الكلى فان الأمر لا يمكن تجاوزه أو إهماله لما له من آثار سلبية عـــلى الاقتصاد القومى .

وفـــى مصـــر تولت عدد من الدراسات[1] تقدير حجم الاقتصاد السرى من منطلق أهمـــية تحديد ذلك الحجم بالنسبة لمخططى السياسة الاقتصادية . ولقد تفاوتت تقديرات هـــذه الدراسات نظراً لاختلاف الفترة محل الدراسة وكذلك لاختلاف طرق التقدير – ففى دراســـة أجـــراها Friedrich Schneider and Dominik Enste 2002 عـــن الاقتصـــاد الســـرى والتى أجريت على مجموعة من دول العالم طبقاً لتصنيفات مختلفة ســـنة ١٩٩٨ – ١٩٩٩ احتلـــت مصر المركز الثانى على مستوى القارة الأفريقية من حيث حجم الاقتصاد السرى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى (GDP) حيث بلغت هذه النســـبة ٦٩ % بيـــنما اقـــل دولة فى القارة كانت دولة جنوب أفريقيا حيث بلغت نسبة الاقتصـــاد السرى بها خلال هذه الفترة ١١ % من الـــ GDP ، فى حين أورد د . محمـــود عـــبد الفضيل فى دراسة له بعنوان دفتر أحوال الاقتصاد المصرى ٢٠٠٣ ان الـــتقديرات متضـــاربة حـــول حجم الاقتصاد السرى ما بين ٣٠ % و ٥٠ % من حجم النشـــاط الاقتصـــادى ولكنه أكد على أنها مجرد تقديرات جزافية ، أى أنها يمكن أن تقل عـــن هـــذه التقديرات أو تزيد عنها . بينما يؤكد Ibrahim oweiss 2003 على ان البـــيانات الاقتصادية الرسمية المنشورة فى مصر غير حقيقية ، حيث قام بدراسة سنة ١٩٨٧ عن تقدير الدخل القومى حيث بلغ ٩٤ بليون جنية بينما المنشور هو ٤٤ بليون جنـــية فقـــط ، أى أن هـــناك ٥٠ بليون جنية تعتبر فى هذا التاريخ هى حجم الاقتصاد السرى وهو يمثل اكثر من ٥٠ % من الدخل القومى الرسمى .

وعلـــى مســـتوى غســـيل الأموال [2] – وهو جزء من الاقتصاد السرى – تقول مؤشـــرات البـــنك الدولى [3] إن حجم الأموال المغسولة فى مصر بلغ ٤,٩ مليار دولار عـــام ١٩٩٨ أي مـــا يقدر بحوالى ١٦,٦ مليار جنية فى ذلك التاريخ ، وان قيمة هذه المبالغ المغسولة وصلت إلى ٦,٧ % من الناتج المحلى سنوياً .

وتؤكـــد دراســـة أخرى صادرة عن معهد البحوث بأكاديمية السادات [4] أن حجم غســـيل الأموال بلغ ١٠ مليار جنية وهو جزء من حجم الدخول غير المشروعة والتى تقـــدر بـــنحو ١٦ مليار جنية وتعادل ٦ % من الناتج المحلى الإجمالي سنة ٢٠٠٢ ،

وأنهـا فى عام ٢٠٠١ بلغت ١٧ مليار جنية ، كما أن تجارة المخدرات وحدها بلغت ٣ مليار جنية من هذا المبلغ فى مصر . وكشفت الدراسة أيضاً أن عمليات الفساد الإداري وصـل حجمهـا على ٥٥ مليون جنية تم غسيل ٣٧ مليون جنية منها فى بنوك أجنبية إلى جانب التجارة الخفية المتنوعة .

وبالـرغم مـن أن الدراسـات السابقة تشير إلى وجود الاقتصاد السرى فى مصر ولكـن مسـألة حجم هذا الاقتصاد يتم تحديدها بطريقة جزافية أو طرق منتقدة تتضمن الكثير من الثغرات الأمر الذى يبعث على عدم التعامل مع الأرقام المقدرة بجدية واهتمام ، كمـا أن أسباب ومؤشرات الاقتصاد السرى لم تنل المساحة المطلوبة من البحث ، كما أن الدراسـات السابقة لم تدرس الظاهرة على مدى فترة زمنية كبيرة نسبيا لمعرفة هل هى ظاهرة متنامية أم غير ذلك .

ولذلـك تهدف هذه الدراسة إلى قياس حجم الاقتصاد السرى فى مصر باستخدام أفضل الطرق المتاحة فى الأدب الاقتصادى ، وتأتى الأفضلية هنا من كون الطريقة التى تعـتزم الدراسة الاستعانة بها اقل الطرق تعرضاً للانتقاد ، كما إنها أكثر الطرق المتاحة منطقـية وأكـثرها حداثة على الساحة البحثية . والسمات السابقة متوافرة فى طريقة القياس باستخدام نموذج MIMC [٥] . وتسمح طريقة القياس المذكورة بتحديد أسباب الظاهـرة ومـدى مسئولية كل سبب فى إحداث هذه الظاهرة وتحدد هذه الطريقة أيضاً مؤشرات الظاهرة وهو ما تهدف إليه الدراسة .

ويـتكون هيكل الدراسة من ستة مباحث ، يعرض البحث الأول المفاهيم المختلفة للاقتصـاد السرى ، ويخصص البحث الثانى لعرض خصائص ظاهرة الاقتصاد السرى ، ويعـرض المبحـث الثالـث إجابة للسؤال القائل لماذا ظاهرة الاقتصاد السرى تستحق الدراسـة ، ويعـرض المبحـث الـرابع طرق تقدير الاقتصاد السرى ، ويتولى المبحث الخامس عرض نموذج MIMC المستخدم فى قياس حجم الاقتصاد السرى فى مصر ، ويعـرض المبحـث السـادس الأخـير نـتائج تقديـر حجم الاقتصاد السرى والأسباب والمؤشرات المسئولة عن هذا الحجم .

المبحث الأول

المفاهيم المختلفة للاقتصاد السرى

يذخر الأدب الاقتصادى بالعديد من التعريفات التى تشير إلى مفهوم وطبيعة الاقتصاد السرى ، ويلاحظ من الوهلة الأولى التباين الكبير فى هذه التعريفات ويعود هذا التباين إلى أن بعض القائمين على تعريف ظاهرة الاقتصاد السرى يركزون على ماهية الأنشطة التى تندرج تحت هذه الظاهرة . بينما توجد مجموعة من التعريفات تركز على الآثار المترتبة على النشاط السرى وليس على ماهية الأنشطة ذاتها ، وهناك قسم ثالث من التعريفات يركز على سلوكيات القائمين بالنشاط السرى ، والقسم الرابع والأخير من التعريفات يرى أن ظاهرة الاقتصاد السرى تختلف معالمها طبقا لطبيعة القطاع التى تقع فيه .

وقبل أن نبدأ فى استعراض هذه التعريفات من خلال الأقسام الأربعة السابقة ، يجب التأكيد على أن الاختلاف بين الباحثين حول تعريف الظاهرة لم يقف عند هذا الحد بل طال هذا الاختلاف مسمى الظاهرة نفسه ، فالبعض يسمى الظاهرة بأحد مظاهرها مثل التهرب الضريبى مثلاً والبعض يطلق عليها الاقتصاد غير الرسمى أو غير المنظم أو الموازى لكونها أنشطة غير منظمة من قبل الدولة ، ومجموعة أخرى تطلق على الظاهرة الاقتصاد الأسود أو السرى أو اقتصاد الجريمة للتخفى الذى يتعمده القائمين بهذه الأنشطة .

والواقع أن هذه المسميات يمكن أن يوجد تباين بين البعض منها ، ويمكن أن يوجد ترادف بين البعض الآخر . فهناك تباين بين مصطلحات الاقتصاد غير الرسمى أو غير المنظم أو الموازى من ناحية واقتصاد الجريمة أو الاقتصاد الأسود من زاوية أن الأخير غير شرعى مؤكد أما المصطلحات السابقة فقد تكون غير ذلك . كما أن الاقتصاد الأسود واقتصاد الجريمة مترادفان من ناحية والاقتصاد غير الرسمى ، وغير المنظم ، والموازى تعتبر مترادفات إلى حد ما .

وللخروج من مشكله الترادف والتباين بين المصطلحات السابقة فقد استقرت الدراسة على استخدام مصطلح الاقتصاد السرى للتعبير عن ظاهرة الأعمال غير المشروعة أو المجرمة أو غير المنظمة من قبل الدولة .

والاقتصاد السرى مصطلح يشير إلى مجموعة من الأنشطة المعقدة والمتشابكة فى النسيج الاقتصادى والتى تعتبر ذات تأثير هام بشكل مطلق على مستوى النشاط الاقتصادى وتتميز هذه الأنشطة بخاصية واضحة هى تعمد ومحاولة التهرب أو تجنب القواعد (القوانين ، اللوائح ، الخطط المركزية ، الأوامر الإدارية ، القيود ، الاتفاقيات وما يرتبط بها من تكاليف) وذلك كقرينة واضحة على هذه الأنشطة ، والشروع فى هذا التجنب أو التهرب يتحقق فى الأنشطة المصرح بها ، أو المجازة ، وكذلك الممنوعة بشكل قاطع فى النظام الاقتصادى القائم ، والاقتصاد السرى بالإضافة إلى ذلك يوضح أن هناك تباين بين الأهداف الاقتصادية المشروعة والأدوات التى تكسر القواعد والتى تستخدم فى إنجاز هذه الأهداف . أى أنه قد تكون هناك أهداف اقتصادية مصرح بها ولكن يستخدم فى إنجازها أدوات غير مشروعة .

وكما لاحظ V. Tanzi 1999 [٦] أن هناك على الأقل نوعين من التعريفات للاقتصاد السرى ، الأول أن الاقتصاد السرى هو السبب فى افتقاد أو ضياع جزء من الناتج القومى أو الدخل وفقاً لما تشير إليه الإحصاءات الرسمية وذلك عندما يتم حساب قيمة هذا الناتج أو الدخل .

أما التعريف الآخر هو أن الاقتصاد السرى هو الدخول المنتجة من خلال الأنشطة السرية ويستتبع ذلك وجود إيرادات غير مسجلة وغير مكتشفة من قبل السلطات الضريبية (أى أن هناك تهرب أو تجنب ضريبى) .

والتعريف الأول يقيس أنشطة الاقتصاد السرى التى تسببت فى أن تكون الدولة أغنى مما تظهره الإحصاءات الرسمية أما التعريف الثانى فيتضمن أن متحصلات الحكومة أقل مما يجب .

معنى هذا أن تعبير التهرب الضريبى tax evasion يستخدم كمرادف synonym للتعبيرات مثل اقتصاد تحت الأرض underground ، الاقتصاد السرى hidden economy ، اقتصاد الظل shadow ، الاقتصاد الأسود ، الاقتصاد غير الشرعى illegal أو غير القانونى ، والاقتصاد الموازى parallel ، وكذلك الاقتصاد غير الرسمى V.Tanzi 1999, unofficial [٧]

ويضيف E.L.Feige 1989 [٨] أن الاقتصاد السرى هو تلك الأنشطة الاقتصادية

وقد استطاع Fleming, Roman, and Farrel 2000 [٩] ان يميزوا بين مدخلين لتعريف الاقتصاد السرى وهما المدخل التعريفى : ويأخذ هذا المدخل فى الاعتبار الأنشطة الاقتصادية الغير مسجلة كمثال للاقتصاد السرى . ويرى smith 1994 [١٠] أن هذه الأنشطة الاقتصادية الغير مسجلة تنتج سلع وخدمات للسوق ، سواء كانت شرعية أم غير شرعية ، مع تجنب اكتشاف ذلك فى التقديرات الرسمية للناتج المحلى الإجمالى . أما المدخل السلوكى : فيفسر الاقتصاد السرى على أنه تغير صريح فى السلوكيات من قبل الفاعلين الاقتصاديين وذلك بالنظر إلى القيود المؤسسية.

وفى إطار المدخل السلوكى يقول Feige 1989 أن الاقتصاد السرى هو الأنشطة الاقتصادية التى تشتمل على جهود واعية لتجنب الاكتشاف الرسمى [١١] .

كما يضيف Feige 1990 أن السمات الواضحة للاقتصاد السرى تحدد من خلال ممارسة الخداع والمراوغة للابتعاد عن القواعد المؤسسية [١٢] .

وإذا كان الاقتصاد السرى بشكل عام هو المعاملات التى لا يتم رصدها فى البيانات الرسمية ، فإن Alan cassar 2001 [١٣] يرى أن هذه النظرة الإجمالية لظاهرة الاقتصاد السرى يمكن تقسيمها إلى أربع قطاعات واسعة ، هى القطاع العائلى ، القطاع غير الرسمى informal sector ، القطاع غير المنظم أو غير الشرعى irregular sector ، والقطاع الجنائى criminal sector .

فبالنسبة للقطاع العائلى ، فإن الإنتاج نفسه يكون شرعى ، ولكن المعاملات لا تنعكس فى الإحصاءات الرسمية وذلك بسبب عدم وجود سوق يتم الاعتماد عليه فى تقدير قيمة هذه المنتجات وذلك لأن هذه المنتجات لا تدخل فى التبادل النقدى ، وهو ما نراه من منتجات يتم إنجازها فى المنازل من قبل ربات البيوت . وأما فى القطاع غير الرسمى ، فإن الإنتاج يكون قانونى ويتم تبادله نقدياً ، ولكن عملية البيع تتم بين أشخاص لا يكون لديهم أى أغراض للدخول تحت غطاء التصنيف الإحصائي . أما القطاع غير المنظم (غير الشرعى ، أو غير القانونى) فإنه يتكون من وكالات مغطاة من الناحية الإحصائية وإنتاج هذه الوكالات هو إنتاج شرعى ويتم تبادله نقدياً ، ولكن استخدام هذا الإنتاج يتم بدرجات متفاوتة من عدم الشرعية وبدرجات متفاوتة ما بين السرية والإعلان عن هذه المعاملات ، حيث عادة ما يكون الهدف هو التهرب الضريبى.والقطاع الأخير هو القطاع الجنائى وهو قطاع ينتج منتجات غير شرعية يتم تبادلها من خلال المعاملات النقدية مثل تجارة الرقيق أو المخدرات .

المبحث الثانى

خصائص وسمات الاقتصاد السرى

بالرغم من وجود العديد من المفاهيم والتعريفات للاقتصاد السرى ، إلا أن بعض الكتابات تميل إلى التعبير القائل بان الاقتصاد السرى هو الاقتصاد الجديد new economy ، أو أن هناك ارتباط بين الاقتصاد السرى وما يطلق علية الاقتصاد الجديد . ولذلك فإن الخصائص الأساسية للاقتصاد الجديد كما عرضها Ilidko Ekes 2002 [١٤] يمكن أن تشير إلى العوامل التى تساهم فى نمو الاقتصاد السرى ومنها كما ذكر Ekes أن الاقتصاد الجديد يتميز بالخصائص التالية :

١- يتميز الاقتصاد الجديد باتساع الدور التى تلعبه الخدمات فيه ، حيث ان الوزن النسبى للخدمات اصبح عنصر حاسم فى الناتج المحلى الإجمالى ، كما أن الدور الذى تلعبه الخدمات يعتمد على حجم وأهمية المعلومات المتاحة عن المجتمع . معنى هذا أن احتلال اقتصاديات المعلومات لأكثر من موقع فى الاقتصاديات المختلفة يعنى نمو فى الوزن الاقتصادى للخدمات . ولكن الخدمات فى حد ذاتها بيئة صالحة تماماً لنمو الاقتصاد السرى كما أوضحه كل من F. Schneider 1999 وكذلك Ildiko Ekes 2002 [١٥]

حيث وجدا أن :

- قدرة الأنشطة على الاختفاء والتهرب الضريبى تختلف من قطاع إلى آخر ولكنها تصل إلى أعلى درجاتها فى الخدمات ، ثم تأتى الصناعة بعد ذلك ، معنى هذا إن اتساع الخدمات هو مصدر للاقتصاد السرى أكثر من الصناعة وذلك لأن معظم الخدمات يكون بها تركيز عال للعمالة ، حيث إن الإنتاج فى هذا المجال لا يحتاج إلى تكثيف فى استخدام الآلات أو أدوات مكلفة ، أو ورش واسعة ، أو مصانع ضخمة مبنية ، وكل هذا له تأثير بالطبع على حجم الإنتاج .

- الاتصالات بين البائع والمشترى أثناء استهلاك المنتج تكون مباشرة بشكل أكبر بكثير فى الخدمات من الصناعة ، والمدفوعات تتم بدون دليل أو إثبات فى كثير من الأحيان ، وفرض الضرائب على الدخل يعتمد أكثر على بائع الخدمة أكثر مما هو الحال فى الصناعة حيث أن طريق الأموال والإنتاج يمكن أن يكتشف بشكل اكثر سهولة لأن كل من الإنتاج والأموال تذهب خلال أكثر من وسيط .

٢- التوظف الأسود black employment

،فالعديد من الخدمات لا تقابل حاجات أساسية . وكالعادة إذا واجه المستهلكين صعوبات مالية فإن تخفيضهم لاستهلاكهم يبدأ بالخدمات . من ناحية أخرى فإن المشروعات تبدى مرونة أكبر فى أشكال التوظف استجابة للطبيعة المتقلبة للطلب ، إلا أن التوظف الأسود يكون أكثر مرونة من جميع أشكال التوظف الأخرى .

٣- وإذا كانت التنمية الاقتصادية تؤدى إلى تحسن مستويات المعيشة ، فإن ذلك يرتبط بالضرورة بزيادة الطلب على الخدمات . وتساهم الأنواع الجديدة من الخدمات التى تقابل الزيادة فى الطلب الناتج عن ارتفاع مستويات المعيشة فى التوسع فى الاقتصاد السرى .

٤- الاقتصاد السرى يغذى نفسه بنفسه إذا أتيحت البيئة الصالحة لذلك ، فإذا كانت طبيعية الدور الذى تلعبة الحكومة فى الاقتصاد هو دوراً مركزياً طالما أن لها علاقة بتفعيل دور القطاع الخاص وذلك من خلال استخدام السياسات المالية والنقدية التى تحقق ذلك ، إلا أن ضعف وفشل هذه السياسات المقترن بالتبرعم burgeoning فى الاقتصاد السرى يؤثر بشكل مباشر على كفاءة تخصيص الموارد . وينعكس سوء تخصيص الموارد على مستوى التنمية حيث تكون متواضعة ويرتبط ذلك بعدم الاستقرار الاجتماعي Michael Kerem 2002 [١٦] وهو مصدر أساسي لازدهار الاقتصاد السرى .

٥- الاقتصاد السرى هو نوع معين من آليات التكيف فى مواجهة ظروف عدم التأكد التى يواجهها المشروع الحكومى ، فالإدارة فى المشروعات الحكومية تضيف طرقاً جديدة لتحقيق أهداف المشروع (مثل شهرة المشروع أو زيادة نصيبه فى السوق) وسوف يتم ذلك عن طريق تخفيض تكاليف العديد من الأنشطة الغير منظمة ، وهذا الأمر يجعل قيود ميزانية المشروع أقل صرامة وبالتالى يتم تدنيه الضغوط المطالبة بإعادة الهيكلة وتعديل العمليات الفنية كوسيلة للبقاء فى السوق والنمو ، ولكن وجود مجال للمشروع الحكومى لاستخدام الأنشطة غير المنتظمة سوف يؤدى إلى مزيد من عدم التأكد لدى المشروع الحكومى . فخوف المشروع الحكومى من الرقابة والتفتيش الرسمى تضيف مزيد من عدم التأكد لدى المشروع الحكومى وتساهم فى وجود تكاليف إضافية ناتجة عن محاولة إخفاء الأنشطة الغير رسمية . وفى ظل هذه الظروف فإن التنبؤ بالأنشطة كمكون رئيسى وأساسي فى المشروع الحكومى واتخاذ القرار يكون أمراً صعباً [١٧] .

٦- يؤكد Anne 2000 [١٨] على إن التصرفات الإنسانية تكون فى الغالب لتحقيق منفعة اقتصادية ، وهى أما أن تكون فى إطار من الإدراك والوعى وتنتهي

بسلوك رشيد يقع فى إطار ما تسمح به القوانين والأعراف ، وهذا ما يحدث فى الاقتصاد الرسمى الظاهر ، أما إذا حدثت أى تجاوزات فى أى مرحلة من المراحل الثلاثة السابقة وهى أن الفعل يقع فى إطار علم النفس آلا إدراكى ويترجم هذا الفعل بتصرف غير رشيد وبالتالى يقع خارج دائرة ما تسمح به الأعراف والقوانين فإنه يكون فى دائرة الاقتصاد السرى . معنى هذا أن المبادلات والأحداث التى تتم فى الاقتصاد السرى وفقاً لدراسة Anne تمر بثلاث مراحل مرتبطة ومتلازمة أولها غياب الإدراك السلوكى وهو ما يؤدى إلى تصرفات غير رشيدة وهذه التصرفات تقع بالطبع خارج الساحة الممنوع تجاوزها قانوناً .

٧- ويرى Shanna Ratner 2000 [١٩] أن الاقتصاد السرى ظاهرة هيكلية أكثر منها دورية ، والظاهرة الهيكلية هى التى تنتج عن اختلال هيكلى ويحتاج علاجها إلى إجراء إصلاحات هيكلية مثل تغير نمط الإنتاج من زراعى إلى صناعى مثلا ، أما الظاهرة الدورية فهى التى تحدث بشكل دورى ولا تحتاج سوى للتدخل من قبل صانع السياسة الاقتصادية للسيطرة على الظاهرة عند حدود معينة . ومعنى هذا أن مجابهة الاقتصاد السرى يحتاج إلى إجراءات هيكلية إى إعادة لتوزيع الأدوار فى الاقتصاد .

ويتضح من استعراض الخصائص السابقة أن التطورات الاقتصادية تقترن بتزايد مساحة الاقتصاد السرى ، فطالما أن مساحة الخدمات مرتبطة بالتطور الاقتصادى وأن الخدمات مجال خصب لنمو الاقتصاد السرى وبالتالى فإن اقتران التطور الاقتصادى بازدياد مساحة الاقتصاد السرى يعتبر أمر محسوم . كما أن خصائص الاقتصاد السرى تشير إلى أن المناخ الاجتماعى والاقتصادى السائد له دور كبير فى مساحة الاقتصاد السرى ، فإذا كان المناخ الاقتصادى والاجتماعى السائد تسوده العدالة فى توزيع الدخول والتكافل الاجتماعى فإن ذلك سوف ينعكس بالضرورة على تضاؤل حجم الاقتصاد السرى ، أما إذا كان المناخ السائد غير ذلك فإن الاقتصاد السرى سوف يجد لبيئة المواتية لنموه ، ولذلك نلاحظ أن من خصائص الاقتصاد السرى هو أنه يغذى فسه بنفسه وذلك باستمرار هذا المناخ ، كما أن سيادة هذا المناخ الاقتصادي الاجتماعي يجعل الخروج على المألوف فى التصرفات الإنسانية أمراً عادياً ولذلك تقع صرفات غير رشيدة من الأفراد خارج الدائرة المسموح بها قانوناً ، كما أن هذا المناخ شيع حالة من عدم التأكد تجعل الكثير من المشروعات تلجأ إلى أنشطة غير رسمية مواجهة هذه الحالة . وإذا كان تعديل هذا المناخ الاقتصادى و الاجتماعى يحتاج إلى

المبحث الثالث

ظاهرة الاقتصاد السرى تستحق الدراسة ... لماذا ؟

أصبحت ظاهرة الاقتصاد السرى مثار اهتمام كل من الأفراد العاديين والسياسيين سواء فى الدول المتقدمة أو الدول النامية على السواء ، فالسياسة الاقتصادية ربما تتجه اتجاه خاطئ إذا اعتمدت على مؤشرات خاطئة للاقتصاد القومى ، وذلك مثل معدل البطالة الرسمى والذى يكون أعلى بكثير من المعدل الفعلى وذلك بسبب كون بعض الأفراد المحسوبين ضمن البطالة يعملون فى الأنشطة السرية . وبالمثل فإن معدل النمو فى الدخل الحقيقى يكون اقل من المعدل الفعلى إذا كان هناك توسع محقق فى الاقتصاد السرى بشكل أسرع من الاقتصاد الرسمى ، ولنفس السبب فإن التضخم يكون مقيم بأعلى من قيمته .

ونمو الاقتصاد السرى أو الاقتصاد غير المعلن **undeclared economic activities** يخفض بطبيعة الحال أساس الضريبة ، وبالتالى يؤثر بالسالب فى تمويل السلع العامة والأمن الاجتماعي ، وتحاول الدول المتخلفة إنقاص الخسائر من عوائد الضرائب من ناحية أخرى عن طريق رفع معدلات الضرائب ، وبالتالى فإنه يمكن خلق دائرة خبيثة تتمثل فى زيادة معدلات الضرائب بسبب إنه كلما ازدادت قوة وكثافة الأنشطة الاقتصادية الغير معلنة ، أدى ذلك إلى التقليل من أساس الضريبة وإلى نقص المتحصلات فى الغالب ، الأمر الذى يدفع إلى مزيد من الضرائب وهذا الإجراء بدورة يدفع إلى مزيد من الأنشطة الغير معلنة أى مزيد من الاقتصاد السرى .

ومعدلات الضرائب العالية أيضاً تؤثر بالسالب على التخصيص الكفء للموارد وهو الأمر الناتج عن عدم العدالة فى الفرص المتاحة ووجود الرغبة لدى قطاعات عديدة فى تجنب الضريبة وبالتالى إضعاف قدرة الدولة على تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية .

وبالـــرغم من أن الأنشطة السرية حقيقة فى حياتنا تزداد الآن فى العالم كله ، إلا أن كافـــة المجتمعات تقريباً تحاول السيطرة على نمو هذه الأنشطة لأن المخاطر الممكنة لهـــذه الأنشـــطة تعـــد مدمرة بالنسبة للاقتصاد وذلك أن ظهور واتساع حجم الاقتصاد الســـرى يعطى انطباع بأن الإحصاءات الرسمية (مثل رقم البطالة ، وإحصاءات القوى العاملـــة ، الدخـــل ، الاســـتهلاك) لا يمكن الاعتماد عليها أو الوثوق بها ، والسياسات والـــبرامج الـــتى اتخذت تلك البيانات إطاراً لها لا يمكن بالتالى الاعتماد على نتائجها أو إحصـــاءاتها حيـــث أن تلـــك الإحصاءات ربما تكون غير ملائمة وتناقض نفسها self-defeating . كمـــا أن نمـــو الاقتصاد السرى من الممكن أن يقدم حوافز incentive قوية تجذب العمالة المحلية والأجنبية بعيداً عن الاقتصاد الرسمى .

وبالإضـــافة إلـــى مـــا ســـبق نجـــد أن المخاطر السابقـــة لوجـــود ونمـــو الاقتصاد السرى أصبحـــت عامـــل مشترك بيـــن الـــدول المختلفـــة ، وهـــو ما يؤكـــد عالمـــية الاقتصاد السرى . فقد أكـــدت دراسة F. Schneider and D. Enste 2002 [٢٠] . أن الاقتصـــاد الســـرى منتشر فى الدول النامية ودول التحول الاقتصادى وكذلـــك دول مـــنظمة الـــتعاون الاقتصادى والتنمية بنسب متفاوتة .وعالمية الاقتصاد الســـرى هـــذه تضفى على دراسة أسبابه الحقيقية وقياس حجمة وكيفية علاجه أهمية بالغة .

المبحث الرابع

طرق قياس الاقتصاد السرى

من أهم المشاكل المتعلقة بظاهرة الاقتصاد السرى مشكلة قياس حجم هذا النشاط ، وتكمن صعوبة القياس فى أن القائمين بالأنشطة السرية يسارعون إلى تكتم وإخفاء هذه الأنشطة ، وبالرغم من ذلك فإنه يوجد فى الأدب الاقتصادى مداخل متعددة اقترحت سبلاً مختلفة لقياس هذه الظاهرة .

وطرق قياس حجم الاقتصاد السرى تنقسم إلى ثلاث مداخل واسعة هى المدخل المباشر ، وغير المباشر ومدخل النماذج . والمداخل المباشرة تتضمن أى طريقة للكشف عن حجم الاقتصاد السرى بشكل مباشر مثل استخدام الحصر أو المسح أو مراجعة وفحص الحسابات ، والمداخل غير المباشرة تضم الطرق التى تستخدم المؤشرات الممكن مشاهدتها والتى يعتقد أنها تعمل فى إطار ظاهرة الاقتصاد السرى وتدل عليه .

أولاً : المداخل المباشرة :

ويطلق عليها المداخل الجزئية micro approaches لأن الباحثين يستخدمون هذه المداخل عن طريق تصميم المعاينة والاستقصاء وكذلك أخذ العينات الأختبارية من الإقرارات لفحص الحسابات الضريبية . ولكن هذه الوسيلة فيها الكثير من المساوئ ، حيث أن الثقة فى النتائج تعتمد على مدى اقتراب الإجابات من الحقيقة . فإذا كانت الإقرارات محل الاستقصاء غير صحيحة فإن الخلاصة المتحصل عليها تكون مضللة misleading ، وهو ما يعنى أن الطرق المباشرة هى تلك التى تعتمد على الاتصال بالأفراد والمشروعات من أجل جمع المعلومات حول الدخل غير المعلن (٢١) .

ثانياً : المداخل غير المباشرة :

وعلى النقيض من المداخل الجزئية ، فإن المداخل غير المباشرة هى فى الواقع مداخل كلية macro approaches . تلك المداخل يمكن أن يطلق عليها أيضاً المداخل التأشيريه indicator approaches حيث أن هذه المداخل توظف أو تستخدم

العديـد من المؤشرات الاقتصادية التى تعطى معلومات عن التطور فى الاقتصاد السرى على مدار الوقت ٠

والمداخـل غـير المباشرة تشتمل على مدخل الناتج المحلى الإجمالي ، ومدخل التوظف ، ومدخل حساب الضريبة ، والمدخل النقدى ، ويمكن عرض فكرة مبسطة عن هذه المداخل غير المباشرة ٠

١- مدخل الناتج المحلى الإجمالى (GDP) :

تعمـد فكرة حساب الاقتصاد السرى طبقاً لهذا المدخل على أن قياس GDP فى ظـل وجـود اقتصاد سرى يكون أقل من قيمته بينما أن وجود الاقتصاد السرى كسبب للـنفقات العامـة يجعـل قياس GDP (من زاوية النفقات) مقدر بأعلى من قيمته ٠ والتبايـن الموجـود بيـن قياس GDP كناتج ، وقياس GDP من زاويـة النفقات العامـة يمـثل قياساً لحجم الاقتصاد السرى [٢٢] وهذا المدخل يؤدى إلى نتائج مضللة ، لأنـه فـى الغالـب فإن عملية قياس GDP عن طريق النفقات تؤدى إلى أخطاء عالية وغـير معروفة ، وبالإضافة إلى ذلك فإنه توجد اختلافات بين النتائج وبين النفقات وهو ما يتم تفسيره على انه بسبب الخطأ والإهمال ٠

٢- مدخل التوظف :

يفـترض هـذا المدخل أن التوظـف يسير فى اتجاه موجب مـع عرض العمل والسـكان وبشـكل متزامـن وبنسب مقبولة ٠ والتراجع فى قـوة العمل المشاركة فى الاقتصـاد الرسـمى (المسجل) يمكن النظر إليه على أنه مؤشر على زيادة النشاط فى الاقتصاد السرى ، وقد أوضح Schneider, Enste 2000 [٢٣] أن لهذا المدخل اثنين مـن المسـاوئ أولهمـا ، أن هذا المدخل لا يتضمن ولا يحسب الوظيفة الثانية لنفس الشـخص والتى يجمع بينها عدد كبير من الأفراد فى الاقتصاد السرى وبين ما يعملون فـى الاقتصـاد الرسـمى ٠ وثانيهما أن هذا المدخل يفترض أن هناك اقتصاد سرى إذا كانـت نسـبة التوظف إلى السكان فى انخفاض ونسبة عرض العمل للسكان تكاد تكون ثابـتة تقريباً ٠ ولكن هذه النسب من الممكن أن تتغير ليس بسبب وجود اقتصاد سرى وإنمـا لأسـباب اجتماعـية مثل الهجرة الداخلية من الريف إلى الحضر أو زيادة عدد النساء فى التوظف ٠

٣ – مدخل حساب الضرائب :

تقـوم السـلطات الضريبية بتحليل عوائد الضريبة والمقارنة بينها وبين الدخول الـتى يعلـن دافعـى الضرائب عنها والداخلة فى وعاء الضريبة . حيث ان الفرق بين الدخـول القابلة لأن تكون ضمن وعاء الضريبة ومتحصلات الضريبة يمكن أن يعود إلى أخطـاء فـى الحسـاب أو سوء فهم أو التهرب الضريبى ، ومهمة السلطات الضريبية تحلـيل عوائـد الضـريبة وتحديد كمية الدخل غير المعلن ، حيث أن كمية الدخل غير المعلن هذه تستخدم فى تقدير الاقتصاد السرى .

٤ – المدخل النقدى [٢٤]:

يوظف هذا المدخل الإحصاءات النقدية فى تقدير الاقتصاد السرى ، وهذا المدخل يتكون من طريقة نسبة النقود وطريقة المبادلات ، وطريقة الطلب على النقود . ويمكن عرض فكرة كل من الطرق السابقة .

– طريقة نسبة النقود :

إذا كانت النقود لها ميزة تنافسية مع الشيكات فى عمليات الدفع فى مقابل شراء السـلع والخدمات ، فإن ارتفاع رصيد النقود دليل على المبادلات الغير مسجلة من قبل الحكومة وهو ما يعتبر مقياس للاقتصاد السرى ، ويعتبر Cagan أول من استخدم هذه الطريقة سنة ١٩٥٨ ، ثم تطورت هذه الطريقة على يد Guttmann فى عام ١٩٧٧ وطـبقاً لهـذه الطريقة فإن أى تطور فى حجم الاقتصاد الرسمى سوف يمثل تراجع فى الحجم للاقتصاد السرى .

– طريقة المبادلة :

لحسـاب الاقتصـاد السـرى فإن هذه الطريقة تتطلب تحديد سنة الأساس والتى يفترض فيها عدم وجود اقتصاد سرى ، وبالتالى فإنه عند سنة الأساس هذه فإن العلاقة بيـن حجم المبادلات والـ GDP الأسمى يفترض أنها عند المستوى الطبيعى . وخلال فـترة زمنـية معيـنة فإنـه يمكن حساب الاقتصاد السرى من خلال طرح الـ GDP الرسـمى مـن الـ GDP الاسمى . وهذه الطريقة تطورت على يد Feige 1979 . وهـذه الطـريقة يكتنفها العديد من المصاعب عند التطبيق . فتحديد سنة الأساس مع عـدم وجود اقتصاد سرى ليس من السهل الاتفاق عليها وهو فرض غير مقبول . كما أن ثـبات حجـم المـبادلات بالنسبة إلى الـ GDP أيضاً يعتبر افتراض لا يمكن قبوله طول الوقت .

- طريقة الطلب على النقود :

تفترض هذه الطريقة أن الأنشطة تتحقق فقط باستخدام النقود ، حيث يفضل المتعاملين فى الاقتصاد السرى إجراء التعامل بالنقود من أجل التهرب من السلطات الحكومية فيما يتعلق بالضرائب . وهذا الافتراض يتضمن أن زيادة حجم الاقتصاد السرى سوف يزيد من الطلب على النقود وتتطلب هذه الطريقة تقدير معادلة الطلب على النقود طوال الوقت . وتفترض هذه الطريقة أن سرعة تداول النقود فى الاقتصاد الرسمى تتساوى مع سرعة تداول النقود فى الاقتصاد السرى ، وأخيراً تفترض هذه الطريقة أن الاقتصاد السرى يعود إلى تزايد العبء الضريبى ، وطبقاً لهذا الافتراض فإن العاملين يفضلون العمل فى ظل الاقتصاد السرى حتى يهربوا من عبء الضرائب العالى .

إلا أن كل من Isachsen and strom 1985 اضافا أن هذا المدخل يرد علية العديد من الانتقادات منها أن النقود السوداء Black cash (نسبة إلى النقود التى تستخدم فى إنهاء المبادلات فى الاقتصاد السرى) تكون سرعتها فى التداول أقل من سرعة تداول النقود البيضاء white cash لأن النقود السوداء تكون أكبر بقاءاً ربما لأنها تستخدم كمخزن للقيمة ، وعلى ذلك فإن افتراض هذه الطريقة لتساوى سرعة تداول النقود فى كل من الاقتصاد السرى والرسمى يجعل من مدخل الطلب على النقود مدخل يبالغ فى حجم الاقتصاد السرى [٢٥] .

وفى دراسة أعدها Alan cassar 2001 [٢٦] أضاف أن الفرض القائل بان التعاملات فى الاقتصاد السرى هى تعاملات نقدية فقط قد يكون غير دقيق ، حيث أن العكس قد يكون هو الصحيح فى كثير من الأحيان ، ولذلك فإن الاقتصاد السرى يمكن الكشف عنه من خلال السلطات النقدية .

كمـا وجـد كل من Thomas 1986 [٢٧] وكذلك Feige 1986 [٢٨] أن هناك مجموعة من الانتقادات لهذه الطريقة هى :

- أن الـتهرب الضـريبى هو حافز واحد فقط لوجود الاقتصاد السرى ، وإلا أن هـناك أسـباب أخـري عديـدة غير موضوع التهرب الضريبي تمثل أساساً للاقتصاد السرى .
- سرعة تداول النقود ربما تختلف بشكل عظيم بين الاقتصاد الرسمى والسرى .
- لـيس هـناك على الاطلاق سنة اساس مفترضة يبدأ من عندها قياس النشاط السرى بحيث يفترض ان الاقتصاد السرى مساوى للصفر فى هذه السنة ، فهذا الافتراض عقيم وقاصر .

ثالثاً : مدخل النماذج :

وفـى محاولـة للتغلـب على الانتقادات الموجهة للمداخل السابقة ظهر المدخل الثالث لقياس حجم الاقتصاد السرى وهو مدخل النماذج ، وهو المدخل الذى يعتمد على الـنظرية الاحصـائية بالنسبة للمتغيرات غير المشاهدة ، والذى ياخذ فى الاعتبار تعدد المسببات وتعدد المؤشرات (الدلائل) بالنسبة للظاهرة محل القياس .

ولمـا كانـت ظاهـرة الاقتصاد السرى يمكن أن يستدل عليها من خلال الأسباب والمؤشـرات ، معـنى هذا أن الظاهرة ذاتها تعتبر متغير غامض latent variable داخـل الـنموذج . هـذا وقد استخدم نموذج المتغير الغامض أو تعدد الأسباب وتعدد المؤشرات) Multiple indicators Multiple Causes (MIMC العـديد من البـاحـثيـن لقـياس ظـاهـرة الاقتصـاد السـرى مـثل Zellner 1970 [٢٩] Goldberger 1972 [٣٠] Joreskog and Goldberger 1975 [٣١]. ويعـتـبر نمـوذج MIMC عضـو فـى أسرة نماذج العلاقات الهيكليـة الخطية المتبادلة Linear Interdependent Structural Relationship Family حيث أوضح ذلك Joreskog and Sorbom 1993 [٣٢] .

المبحث الخامس

عرض لنموذج MIMC

يأخذ نموذج MIMC فى الاعتبار عدد من المتغيرات الاقتصادية التى تحدد من قبل الباحث على اعتبار أنها مسببات للاقتصاد السرى ، ومن ناحية أخرى يتضمن النموذج مجموعة من المؤشرات والتى تمثل دليل على وجود الأنشطة السرية .

وبالاستناد إلى النظرية الإحصائية للمتغيرات غير الكمية ، فإن النموذج يشتمل على جزئين بشكل عام :

١ – النموذج القياسى :

وهو يتضمن ان $Y = \lambda \eta + e$

حيث Y هى ($Y_1 Y_2 \ldots \ldots, Y_\eta$) وهى المؤشرات

η هو المتغير الغامض (الاقتصاد السرى)

e الخطاء العشوائى

٢ – النموذج الهيكلى Structural Model

وهو عبارة عن

$\eta = Y_1X_1 + Y_2X_2 + Y_3X_3 \ldots\ldots Y_\eta X\eta + e$

حيث ان X هى ($X1 , X2 , X3 \ldots \ldots \ldots X\eta$) وهى مجموعة الأسباب

ونماذج المعادلات الهيكلية هى عبارة عن معادلات انحدار مع اقل القيود المفترضة والتى تسمح بقياس الخطأ فى المتغيرات المفسرة كما هو الحال بالنسبة لمتغيرات التابعة [٣٣].

وترى بعض الدراسات [٣٤] التى استخدمت نموذج MIMC فى قياس حجم الاقتصاد السرى أن المتغير الغامض(الذى يمثل رمز الاقتصاد السرى) هو التهرب الضريبى الممكن . ولكن الاقتصار فى مفهوم الاقتصاد السرى على معنى التهرب

كلهـــا وبالتالى فإن الدراسة الحالية سوف تقيس حجم الاقتصاد السرى بمفهومة الواسع (وهو كل الأنشطة غير الشرعية وكذلك الأنشطة الشرعية المخفية أيضاً) .

ويصـــور الشكل التالى طبيعة العلاقة بين المتغيرات السببية أى المسببة للاقتصاد الســـرى – مـــن وجهـــة نظـــر الدراسة – كذلك المؤشرات التى تعتبر دليل على وجود الظاهرة .

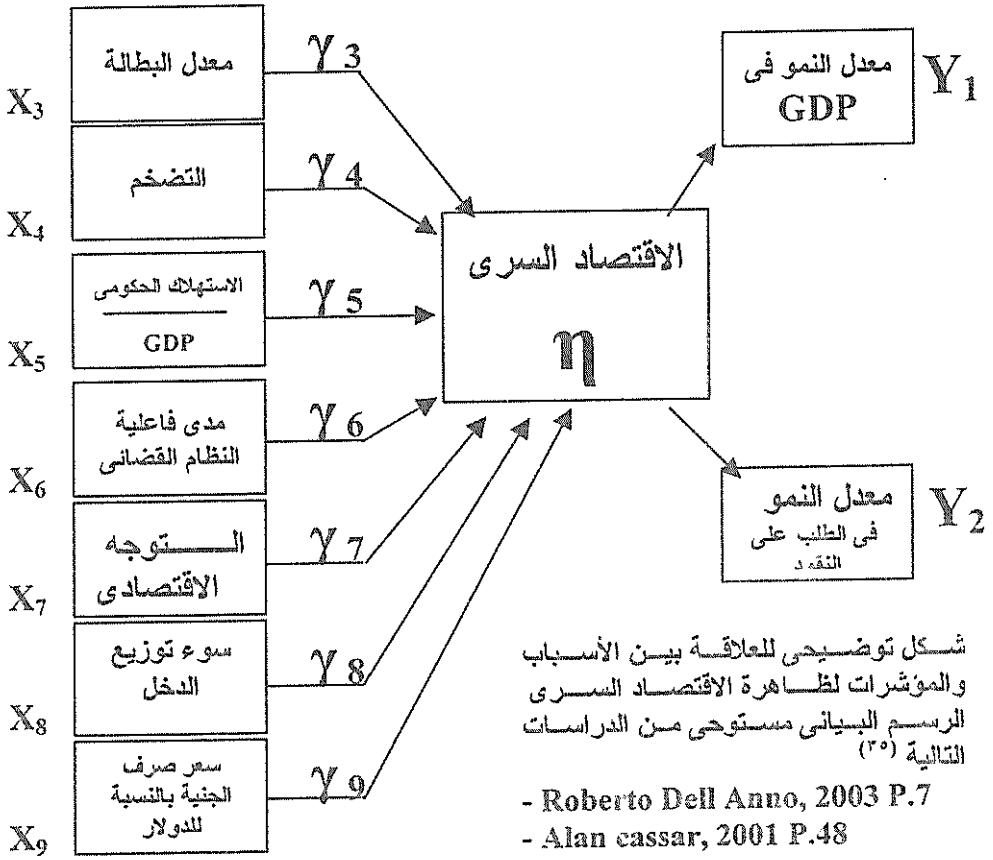

شـــكل توضـــيحى للعلاقـــة بيـــن الأســـباب والمؤشرات لظـــاهرة الاقتصـــاد الســـرى الرســـم البيانى مستوحى مـن الدراسـات التالية [٣٥]

- Roberto Dell Anno, 2003 P.7
- Alan cassar, 2001 P.48

شكل رقم (١) [٣٥]

ويوضح الشكل السابق أن الاقتصاد السرى تسببه مجموعة من المتغيرات (المسببات) ، وهذه المسببات تخضع لمدى تصور الباحث والمفهوم الذى تتبناه الدراسة لظاهرة الاقتصاد السرى ، كما أن الشكل يوضح وجود أثنين من المؤشرات التى تعتبر دليل على وجود ظاهرة الاقتصاد السرى ٠

والأن يمكننا استعراض مبررات اختيار الأسباب والمؤشرات لظاهرة الاقتصاد السرى على النحو التالى :

أولا : الأسباب :

(١) العبء الضريبى (X_1) tax Burden :

هناك إجماع فى الأدب الاقتصادى على أن العبء الضريبى وازدياده هو الذى يمهد لوجود تحريض قوى للعمل فى السوق غير الرسمى ٠ وقد أكدت دراسات عديدة على الافتراض القائل بأن الاقتصاد السرى يزداد مع زيادة العبء الضريبى وذلك من خلال التحليلات النظرية مثل Allingham Sandmo 1972 [٣٦]

أيضاً أكدت الدراسات التطبيقية التحليلية على ذلك ومن هذه الدراسات [٣٧] V . Tanzi (1999) , S . Johnson , D . Kaufman , A . shleifer 1997

ومن بين الدراسات السابقة نجد أن دراسة Jonson وآخرين قد أخذت فى الاعتبار أن العبء الضريبى سبب رئيسى لحدوث الاقتصاد السرى ٠ ويقاس العبء الضريبى على أنه إجمالى الضرائب (المباشرة وغير المباشرة) كنسبة من الناتج المحلى الإجمالي ٠

وبالرغم من أن العبء الضريبى كسبب للاقتصاد السرى يحظى بإجماع الدراسات السابقة عليه إلا أنه ينسب إليه بعض النقائص وهو ان هذا العبء يحسب على أساس المبالغ الذى تم تحصيلها بواسطة الحكومة وليس طبقا للمبالغ المستحقة ٠ ولذلك فإنه من المتصور أن يقترن انخفاض النشاط السرى بزيادة المتحصلات الضريبية وبالتالى

علاقة طردية بين زيادة العبء الضريبى وزيادة حجم الاقتصاد السرى . ومع ذلك ولأهمية هذا المتغير والجدل الدائر حول علاقته بالاقتصاد السرى فإن الدراسة الحالية تضعه ضمن المتغيرات السببية فى النموذج.

(٢) متوسط الدخل الممكن التصرف فيه (X_2) :

إذا كان الدخل الممكن التصرف فيه غير كاف فإنه يتسبب فى تحول العمالة إلى الاقتصاد السرى ، حيث أن الاقتصاد السرى هو ملتقى أصحاب الدخول المنخفضة فى الاقتصاد الرسمى . وقد كتب Lemieux 1990 [٣٨] وآخرين مؤكدا أن كفاية الدخل الممكن التصرف فيه فى الاقتصاد الرسمى تجعل الموارد اقل ميلاً نحو التحول إلى الاقتصاد غير الرسمى . ومن ناحية أخرى ترى دراسة Alan cassar 2001 [٣٩] أن الدخول فى الاقتصاد السرى تتسم بدرجة عالية من عدم التأكد والمخاطرة ، وإنه إذا زاد الدخل الممكن التصرف فيه فإن ذلك يؤدى إلى مزيد من التأكد وتراجع المخاطرة . وبالتالى فإن كفاية الدخل الممكن التصرف فيه تعمل فى الاقتصاد الرسمى كمعادل لعدم التأكد وارتفاع المخاطرة فى الاقتصاد السرى . ولذلك ممكن أن يدرج ضمن المتغيرات السببية فى النموذج .

(٣) معدل البطالة (X_3) :

تأسيساً على البحث فى نظرية العمالة ، فإن معدل البطالة العالى يخفض من فرص التوظف المستقبلى فى الاقتصاد الرسمى ، وبالتالى فإنه يمكن أن يحدث تحريض من الأفراد المتعطلين للانغماس فى الأنشطة السرية ، إذا معدل البطالة العالى ممكن أن يكون سبباً فى نمو الاقتصاد السرى . ومن ناحية أخرى فإن البطالة العالية يمكن أن تكون مؤشراً على وجود الاقتصاد السرى بدلاً من أن تكون سبباً له .

(٤) التضخم (X_4) :

قد يكون التضخم سبباً فى دفع المستهلكين لاحلال السلع والخدمات المنتجة فى الاقتصاد السرى محل السلع والخدمات المنتجة فى الاقتصاد الرسمى ، ومعنى هذا انه كلما ارتفعت الأسعار كلما أدى ذلك نظرياً إلى مزيد من التوسع فى الاقتصاد السرى ،

كمـا أن ارتفـاع الأسـعار يمـثل محرضاً على التجنب الضريبى والتسلل من الاقتصاد الرسمى إلى الاقتصاد السرى ٠

(٥) الاستهلاك الحكومى الحقيقى (X_5) :

اتفـق Aigner 1988 [٤٠] وآخرين على أن حجم القطاع العام ودرجة مركزية النظام الاقتصادى يمكن النظر إليه كأحد أسباب الاقتصاد السرى ، وقد أتفق كـل مـن Johnson , Kaufmann and Z.Lobaton1998 [٤١] ,Sheifer1997 [٤٢] علـى إن بقـاء اللـوائح والبيروقراطـية فـى الإجراءات هو المفتاح الذى يحدد الاقتصاد السرى ٠ وقـد وجـد كل من

Frey, weck – Hannemen 1984 and [43] Giles Tedds 2002 [44]

أن هـناك علاقـة موجـبة ومعنوية بين المتغير المعبر عن عبء اللوائح والتنظيمات والاقتصاد السرى و يمكن التعبير عن ذلك بالاستهلاك الحكومى الحقيقى على أساس أنه يشمل جميع أنشطة الدولة ٠

(٦) مدى فاعلية النظام القضائى (X_6)

المـزيد مـن الجـرائم يعـنى المزيد من عدم الشرعية وبالتالى زيادة التأهب أو الاستعداد Readiness لدى الأفراد للدخول فى السوق غير الشرعية ٠ ومعنى هذا أنه يمكـن التعبـير عن مدى فاعلية النظام القضائى من خلال معدل نمو الجرائم ، فإذا كان النظام القضائى فعال فإن الجرائم لابد أن تتراجع وبالتالى يتراجع الاستعداد لدى الأفراد للانخراط فى الاقتصاد السرى ٠

(٧) التوجة الاقتصادى (X_7)

مـن الممكـن أن يؤثـر توجه الدولة نحو الاعتماد على الخطط المركزية أم على السـوق فـى إدارة النشاط الاقتصادى فى حجم الاقتصاد السرى ٠ فاعتماد الدولة على السـوق قد يكون بيئة ملائمة لنمو الاقتصاد السرى ، لأنها فى هذه الحالة سوف تعتمد علـى تدخلهـا فـى النشـاط الاقتصادى من خلال السياسات المالية والنقدية واللوائح والقوانيـن والتى يمكن التهرب من تطبيقها فى كثير من الحالات ٠ وقد لوحظ فى كثير

المركـــزى إلـــى اقتصاد السوق • ويؤكد هـــذا المعنـــى B.Dallago 2002 [٤٥] حيث أشـــار إلـــى أن التحول فى النظم الاقتصادية أعطى فرصة هامة للأنشطة السرية ، كما يؤكـــد أن الأدب الاقتصـــادى يتفق بصفة عامة على أن الاقتصاد السرى يزدهر فى ظل الـــتحول المنظم إلى اقتصاد السوق • وقد عبرت الدراسة عن ذلك بمتغير يمثل نصيب القطـــاع الخـــاص فـــى الـــناتج المحلى الإجمالى • وذلك على اعتبار أنه كلما اتسعت، مساهمة القطاع الخاص فى الناتج المحلى كلما كان ذلك دليل على التحول نحو السوق.

(٨) سوء توزيع الدخل (X_8)

ســـوء توزيع الدخل يولد الحاجة لدى الكثيرين للدخول فى النشـــاط السرى • لأن الدخـــول فـــى النشـــاط الســـرى فـــى معظمة هو محاولة لتحسين الأوضاع وهو هدف اقتصـــادى خالص لدى القائمين به وذلك للتغلب على تشوهات التوزيع السوقى للدخل • وقد استخدمت الدراسة أرقام الدعم للسلع كمتغير سببى وذلك للمبررات الآتية :

أولاً : الدعـــم اعـــتراف من الدولة بأن هناك قطاع كبير من الأفراد تعتبر دخولهم دون المســـتوى المؤهل لحياة كريمة وبالتالى فإن الدولة تقوم بعلاج تشوهات التوزيع الأولى بالدعم •

ثانـــياً : الدعم يخلق فى كثير من الأحيان السوق السوداء وهو جزء أساسي من أنشطة الاقتصاد السرى •

(٩) سعر صرف الجنية أمام الدولار الأمريكى (X_9)

اســـتخدم Roderick Hill 2002 [٤٦] ســـعر الصرف كمتغير سببى فى دراسة لقـــياس الاقتصـــاد الســـرى فى الاقتصاد الكندى ، والمنطقى فى استخدام سعر الصرف كمتغـــير سببى يعود إلى أن تراجع سعر الصرف يكون سبباً مشجعاً على وجود السوق الموازيـــة للـــتعامل فى العملات الأجنبية بأسعار تختلف عن الأسعار الرسمية وهو أحد أوجه الأعمال غير المشروعة التى تصنف ضمن أعمال الاقتصاد السرى •

نياً : المؤشرات :

) معدل النمو فى الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى (Y_1)

من الممكن أن تكون للاقتصاد السرى آثار متعارضة على معدل نمو الناتج المحلى جمالى • فالنمو فى الاقتصاد السرى معناه نمو الدخول المتولدة فى هذا الاقتصاد مالتالى زيادة الطلب على السلع سواء فى الاقتصاد الرسمى أو السرى • وسوف ؤدى زيادة الطلب فى الاقتصاد الرسمى مع افتراض وجود مرونة فى الجهاز الإنتاجى ى زيادة الإنتاج وتحقيق الأرباح وزيادة حصيلة الضرائب ، كما أن هذا المناخ يكون يد لمزيد من الاستثمارات التى تمكن من زيادة الإنتاج ، هذا عن الجانب الموجب من لاقة بين النمو فى الاقتصاد السرى والاقتصاد الرسمى • وهذا ما أشارت إليه العديد ن الدراسات [٤٧] ، ومن ناحية ثانية فإن عدد كبير من الدراسات [٤٨] ترى أن لاقة بين النمو فى الاقتصاد السرى والاقتصاد الرسمى عكسية على أساس أن النمو ى الاقتصاد السرى من الممكن أن يجذب الموارد الموجودة فى الاقتصاد الرسمى للعمل ى الاقتصاد السرى ، وأن ذلك يؤدى فى المدى الطويل إلى ازدهار الاقتصاد السرى وجود صعوبات فى النمو فى الاقتصاد الرسمى •

٢) معدل نمو الطلب على النقود (Y_2)

يعتمد هذا المؤشر على افتراض أن القائمين بالأعمال فى الاقتصاد السرى يلجأون ى التعامل بالنقود فقط كوسيلة للتهرب من السلطات الحكومية • وهذا الافتراض تضمن أن نمو الاقتصاد السرى سوف يزيد الطلب على النقود • ويلزم لاستخدام هذا لمؤشر بشكل عملى تقدير الطلب الممكن على النقود ومقارنته بالطلب الفعلى ، فإذا ان الطلب الفعلى أعلى من الطلب الممكن كان ذلك مؤشراً على وجود اقتصاد سرى •

المبحث السادس

نتائج قياس حجم الاقتصاد السرى

قبل عرض نتائج قياس حجم الاقتصاد السرى قامت الدراسة بعمل اختبارات للمتغيرات الداخلة فى النموذج سواء الأسباب أو المؤشرات وذلك بغرض التأكد من أن هذه المتغيرات موزعة طبيعياً أم لا . وقد استخدمت الفروق الأولية ، أو اللوغاريتم ، أو لوغاريتم الفروق الأولية فى اختيار أنسب شكل للمتغيرات بحيث يكون أكثر استقراراً وتماثلاً فى التوزيع وذلك باستخدام stationarity tests .

والخطوة التالية كانت اختبار ملائمة نموذج MIMC ، ولسوء الحظ فإن ثلاثة من حزم التحليل الإحصائي على شبكة الإنترنت والتى تسمى EOS , LISREL , AMOS كانت جميعها مقيدة بعدد محدد للمتغيرات الداخلة فى النموذج . وبعد دراسة الحزم الثلاثة استخدمت الدراسة AMOS وهى تتيح استخدام عدد ٦ متغيرات كأسباب واثنين كمؤشرات فى نموذج MIMC وذلك بحد أقصى (٤٩) .

ولما كانت الدراسة قد رشحت تسع متغيرات ليكونوا أسباب لظاهرة الاقتصاد السرى فأنه باستخدام الحزمه AMOS يتعذر إدخال تسع متغيرات كمسببات لظاهرة الاقتصاد السرى بالإضافة إلى اثنين من المؤشرات وبالتالى فقد انتهت الدراسة إلى استخدام نموذج MIMC وذلك باستخدام ستة من الأسباب التسعة بالإضافة للمؤشرين Y_1 , Y_2 . ويتم تبديل المتغيرات المعبرة عن الأسباب فى كل مرة حتى يتم استيعاب واختبار كافة الأسباب التى رأت الدراسة إنها من الممكن أن تكون لها علاقة سببية بالاقتصاد السرى .

وفى جميع محاولات تقدير النموذج تم تثبيت المتغيرات السببية الخاصة بمعدل البطالة X_3 ، التضخم X_4 ، الاستهلاك الحكومى X_5 ، مدى فاعلية النظام القضائى X_6 ، وذلك مع تبديل المتغيرات السببية الأخرى فى كل مرة .

ومـــن أجل اختبار مدى مسئولية العبء الضريبى كسبب للاقتصاد السرى فقد تم تقســيم هــذا المتغــير إلـــى متغيرين فرعيين هما العبء الضريبى المباشر (X_{1-1}) ، والعـــبء الضـــريبى غير المباشر (X_{1-2}) وذلك لاختبار ما إذا كان العبء من الضريبة المباشرة أكثر تأثير أم من الضريبة غير المباشرة ٠

ومن تحليل التماثل Analysis of stationarity تبين أن أفضل شكل لاستخدام متغيرات النموذج هى على النحو التالى :

متغـيرات اســتخدمت فى صورة (Log) ، وهى X_{1-1} ، X_{1-2} ، بينما استخدمت المتغـيرات X_2 , X_3 , X_5 , X_7 , X_9 , Y_2 ، فـــى شكل (Dlog) ، أى different of Log أى فـــروق اللوغاريـــتم ،أمـــا المتغيرات Y_1 , X_4, X_6 فقد استخدمت فى شكل Delta ٠ وهـــذه الصـــور المختلفة لاستخدام المتغيرات فى النموذج سواء الأسباب أو لمؤشرات كانت افضل الصور لتماثل هذه المتغيرات ٠

وبعـــد محاولات عديدة لتقدير النموذج تم الإبقاء على ثلاث محاولات فقط للتقدير ـــى الـــتى أعطـــت افضـــل نتائج ممكنة من حيث معنوية المتغيرات السببية أو جودة لنموذج بصفة عامة ٠

ويلاحـــظ أنه قبل عرض النتائج أن التركيز فى عرض النتائج سيكون على قياس اقتصـــاد الســـرى كنســـبة مـــن GDP (Y_1) ، وسوف يتم الاكتفاء بذلك دون حساب اقتصـــاد السرى من خلال التغير فى الطلب على النقود (Y_2) وذلك لأن بيانات الطلب فعلـــى للنقود متفاوتة بين مصادرة المختلفة ، ولذلك فإن النتائج سوف تتضمن معادلة ، المتغير Y_1 داله فى الاقتصاد السرى (η) ٠ والآن يمكننا عرض نتائج تقدير حجم اقتصاد السرى من خلال النماذج الثلاثة التى تم الاستقرار عليها على النحو التالى :

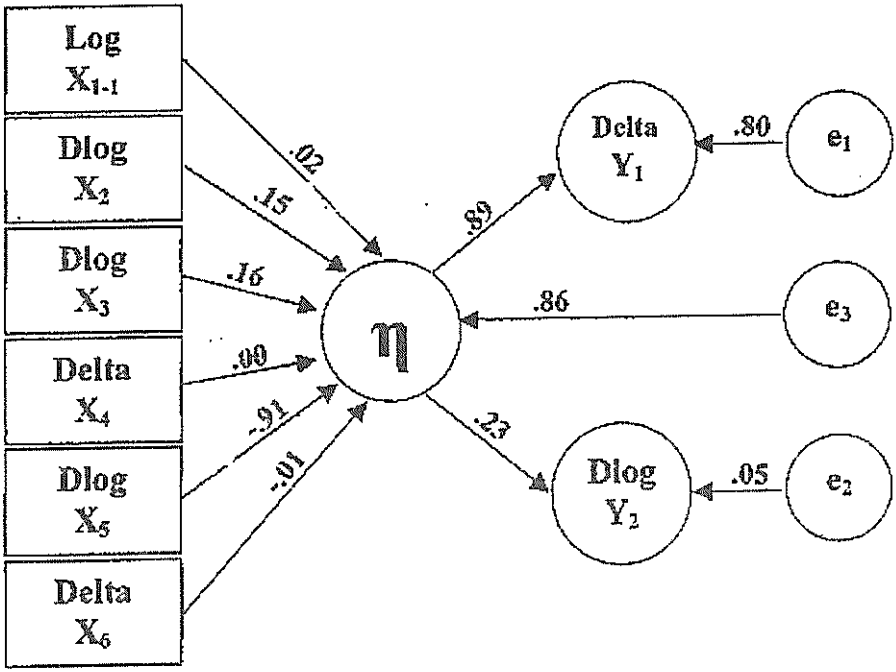

شكل رقم (٢)

$$Y_1 = 0.89\,\eta + 0.80 e_1 \qquad (1)$$

$$\eta = \underset{(0.893)}{0.02\,X_1} + \underset{(0.170)}{0.15\,X_2} + \underset{(0.128)}{0.16\,X_3} + \underset{(0.964)}{0.00\,X_4} \qquad (2)$$

$$\underset{(0.001)}{-0.91\,X_5} - \underset{(0.898)}{0.14\,X_6} + 0.86\,e_3$$

والأرقام بين القواس تعبر عن قيمة P-value والتى تمثل المعنوية الإحصائية للمتغيرات (الأسباب) ، ويبدو من النتائج أن المتغيرات X_2 , X_3 لهما تأثير معنوى تحت حد ثقة ٨٠ % ، والمتغير X_5 له تأثير معنوى تحت حد ثقة ٩٩ % بينما كانت بقية المتغيرات غير معنوية إحصائياً ٠ وقد استخدم اختبار Chi-Square وذلك لاختبار مدى صحة توصيف المعادلة الهيكلية للنموذج ويكون النموذج لائق وملائم fitness إذا كانت قيمة P-value لاختبارChi-Square اكبر من 0.05 وبالفعل بلغت قيمة 0.520 P-value وهو ما يعنى ملائمة النموذج وذلك بالإضافة على قيمة F والتى بلغت 18 ٠

وبالنسبة للمعادلة رقم (1) فى النموذج فهى توضح أننا اعتمدنا فى قياس الاقتصاد السرى على انه نسبة من الناتج المحلى الإجمالي (Y_1) ، وذلك مع عدم قياسه كنسبة من الطلب على النقود (Y_2) وبالتالى فإن المعادلة رقم (1) توضح لنا أن الارتباط بين حجم الاقتصاد السرى ومعدل التغير فى الناتج المحلى الإجمالي (GDP) كان بمقدار (0.89) وهو معدل عال جداً ومعنى هذا أن تغيراً بمقدار ١ % فى معدل تغير الناتج المحلى الإجمالي (Y_1) يمثل مؤشراً لحدوث تغير فى نفس الاتجاه للاقتصاد السرى بمقدار 0.89 %

وبالنسبة للمعادلة رقم (2) يلاحظ أن معامل المتغير X_2 ذو إشارة موجبة تربطه علاقة طردية بالمتغير التابع (η) ، وهو ما يعنى انه كلما زاد حجم الدخل الممكن التصرف فيه كلما زاد حجم الاقتصاد السرى وهى نتيجة يمكن تفسيرها على أساس أن الدخل الممكن التصرف فيه تم حسابه على أساس متوسط نصيب الفرد من دخل مطروح منه متوسط نصيبه من الضرائب المباشرة ٠ وأرقام الضرائب المباشرة هى المحصلة فعلاً وهى تقل عن المبالغ المفروض تحصيلها ، وبالتالى فكلما تم استخدام أرقام متحصلات فعلية تبتعد أكثر عن المبالغ المفروض تحصيلها فإن ذلك يترجم بزيادة الدخل الممكن التصرف فيه ، وفى نفس الوقت فإن اتساع الفروق بين تحصلات الضرائب الفعلية والمبالغ المفروض تحصيلها يترجم باتساع حجم الاقتصاد سرى لأنه يتضمن تهرب ضريبى ٠ ومعامل X_2 معنوى إحصائياً تحت حد ثقة ٨٠ % يبلغ 0.15 وهو ما يعنى انه فى ظل هذا الوضع من وجود اختلاف بين المتحصلات

0.15 % فإن ذلك يؤدى إلى زيادة حجم الاقتصاد السرى بمقدار ١ % مع ملاحظة أن الاقتصاد السرى مقاس كنسبة مئوية من معدل التغير فى GDP .

أما معامل التغير X_3 فهو ذو إشارة موجبة وترتبط علاقة طردية بالمتغير التابع وهو ما يعنى انه كلما زاد حجم البطالة كلما زاد حجم الاقتصاد السرى وهو نتيجة منطقية ، حيث انه كلما فشل الاقتصاد الرسمى فى خلق وظائف للأفراد فى سوق العمل فإن الأفراد سوف يتجهون إلى العمل فى الأنشطة الخفية أو حتى غير المشروعة . وتشير قيمة المعامل إلا أنه كلما زاد حجم البطالة بمقدار 0.16 % كلما زاد حجم الاقتصاد السرى بمقدار ١ % كنسبة مئوية من معدل التغير فى GDP . ومعامل المتغير X_3 ذو معنوية إحصائية تحت حد ثقة ٨٠ % فأكثر .

أما المتغير X_5 وهو أكثر المتغيرات معنوية وذلك تحت حد ثقة ٩٩ % فإنه ذو معامل سالب أى ترتبط علاقة عكسية بالاقتصاد السرى ، وهى علاقة منطقية ذلك أن المتغير X_5 يمثل نصيب الحكومة من الاستهلاك من GDP وذلك للتعبير عن مدى اتساع أنشطة الدولة ، فكلما اتسعت أنشطة الدولة فإن المعامل السالب يشير إلى حدوث تراجع فى حجم النشاط السرى ، أما تراجع الدولة وانحصار أنشطتها فإنه يقابل ذلك تزايد حجم الاقتصاد السرى . والمنطق هنا أن انسحاب الدولة من المجالات المختلفة معناه ترك المزيد من الموارد للقطاع الخاص ليقود عمليات التنمية ، ومن المعروف أن أنشطة القطاع الخاص يتم الكثير منها فى الخفاء ومن الممكن أن يكون الكثير منها غير شرعى . ولذلك فإن الاقتصاد السرى فى دول السوق أكبر بكثير من دول التخطيط المركزى . ومعامل المتغير X_5 والبالغ 0.91 يدل على أن انسحاب الحكومة من الأنشطة المختلفة بمقدار 0.9 % يؤدى إلى زيادة حجم الاقتصاد السرى كنسبة من معدل التغير فى GDP بمقدار ١ % .

أما المتغيرات X_{1-1} (عبء الضرائب المباشرة) ، X_4 (التضخم) ، X_6 (الجرائم) لم تثبت معنويتها وقد يكون لعدم دقة البيانات المنشورة النصيب الأوفر فى الوصول إلى هذه النتيجة . أى أن هذه المتغيرات لا تعد سبباً فى حدوث الاقتصاد السرى . ويجب التنويه إلى أن المتغير X_{1-2} (العبء من الضرائب غير المباشرة) لم يكن معنوياً فى كافة المحاولات التى تم تقدير النموذج فيها وذلك بالإضافة للمتغير X_{1-1} .

وقد كان حجم الاقتصاد السرى كنسبة من GDP طبقاً لنتائج النموذج الأول وكذلك الرقم القياسى للاقتصاد السرى على النحو التالى :

جدول رقم (١)

حجم الاقتصاد السرى والرقم القياسى له طبقاً لنتائج النموذج الأول

السنة	حجم الاقتصاد السرى كنسبة من GDP	الرقم القياسى للاقتصاد السرى (١٩٦٦ = ١)
١٩٦٦	٢٨,٣	١
١٩٦٧	٢٩,٤	١,٠٤
١٩٦٨	٢٦,٥	٠,٩٣
١٩٦٩	٢٥,٦	٠,٩٠
١٩٧٠	٢٦,٦	٠,٩٤
١٩٧١	٢٦,٢	٠,٩٢
١٩٧٢	٢٥,٣	٠,٨٩
١٩٧٣	٢٨,٣	١,٠٢
١٩٧٤	٣٠,٢	١,٠٦
١٩٧٥	٣٢,٩	١,١٦
١٩٧٦	٣٤,٧	١,٢٢
١٩٧٧	٣٩,٠	١,٣٧
١٩٧٨	٤٤,٩	١,٥٨
١٩٧٩	٥٣,٠	١,٨٧
١٩٨٠	٥٣,١	١,٨٧
١٩٨١	٤٨,٤	١,٧١
١٩٨٢	٥٣,٧	١,٨٩
١٩٨٣	٥٦,٢	١,٩٨
١٩٨٤	٣٧,٣	١,٣١
١٩٨٥	٥٢,٠	١,٨٣
١٩٨٦	٥١,٩	١,٨٣
١٩٨٧	٥١,٠	١,٨٠
١٩٨٨	٥٠,٦	١,٧٩
١٩٨٩	٥٣,٥	١,٨٩
١٩٩٠	٥٧,٢	٢,٠٢
١٩٩١	٥٨,٩	٢,٠٨
١٩٩٢	٦٥,٦	٢,٣١
١٩٩٣	٦٢,١	٢,١٩
١٩٩٤	٦٣,١	٢,٢٢
١٩٩٥	٦٠,٥	٢,١٣
١٩٩٦	٥٨,١	٢,٠٥
١٩٩٧	٦٧,٦	٢,٣٨
١٩٩٨	٦٩,٠	٢,٤٣
١٩٩٩	٧٠,٨	٢,٥٠

ويوضـــح الشـــكل البيانى رقم (٣) تطور حجم الاقتصاد السرى كنسبة من GDP خلال الفترة (١٩٦٦ – ٢٠٠٠) طبقاً للنموذج الأول .

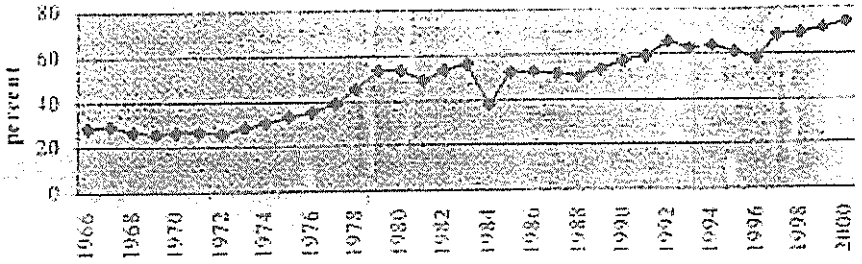

شكل رقم (٣)

كمـــا يوضـــح الشكل البيانى رقم (٤) الرقم القياسى للاقتصاد السرى طبقا لنتائج النموذج الأول (١٩٦٦ = ١)

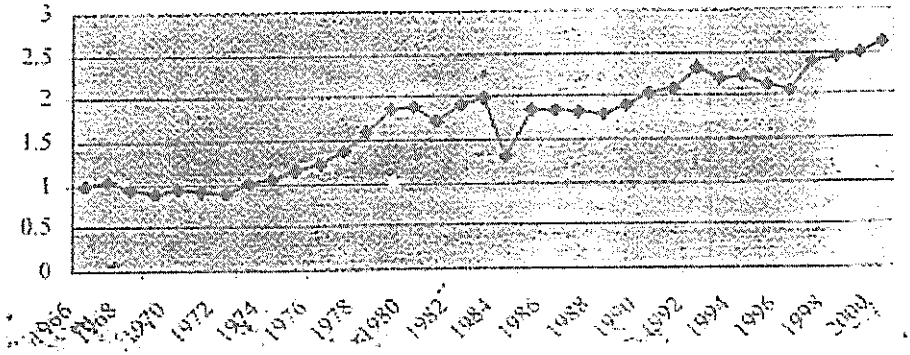

شكل رقم (٤)

نتائج النموذج الثاني :

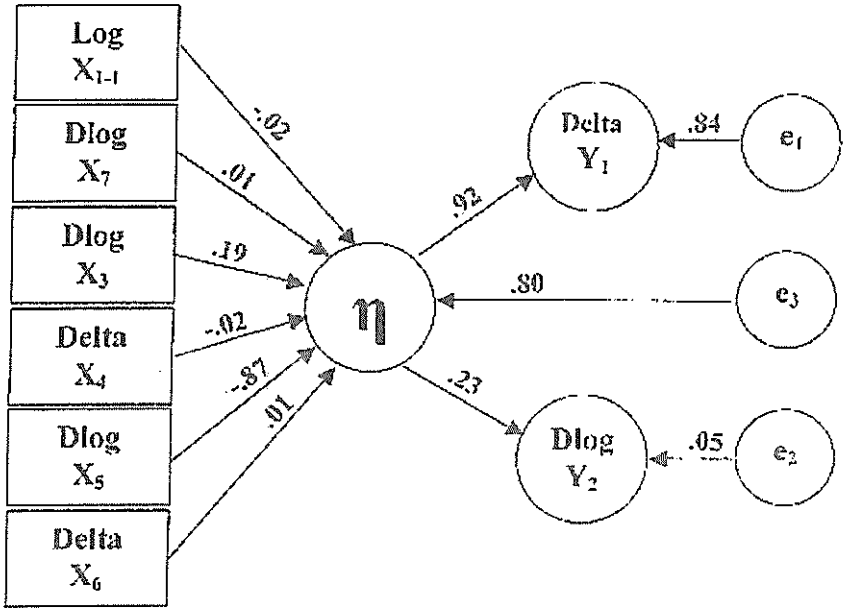

شكل رقم (٥)

$$Y_1 = 0.92\ \eta + 0.84\ e_1 \qquad (1)$$

$$\eta = \underset{(0.84)}{0.02\ X_{1-1}} + \underset{(0.93)}{0.01\ X_7} + \underset{(0.08)}{0.19\ X_3} - \underset{(0.84)}{0.02 X_4}$$

$$\underset{(0.001)}{-\ 0.87\ X_5} + \underset{(0.92)}{0.01 X_6} + 0.8\ e_3 \qquad (2)$$

وتـــتأكـــــد معنوية النموذج بقيمـــة Chi-square والتى تصل قيمة P-value بالنسبة لها إلى 0.226 أى أن النموذج لائق وملائم ، بالإضافة إلى قيمة F والتى بلغت 16 ، وفـــى هـــذا الـــنموذج تم استبعاد المتغير X_2 وإضافة المتغير X_7 (نصيب القطاع الخاص من الناتج المحلى الإجمالي) .

وتوضح المعادلة (1) ان درجة الارتباط بين التغير فى GDP والاقتصاد السرى تصل إلى 0.92 أى أن الاقتصاد السرى يفسر 0.92 من معدل التغير فى GDP .

وتوضح المعادلة (2) أن المتغيرات المعنوية فى تأثيرها كانت فقط المتغير X3 (معـــدل البطالة) والمتغير X_5 (نصيب الحكومة من الاستهلاك من GDP) وذلك تحت حـــد ثقـــة ٩٠ % ، ٩٩ % علـــى الترتيـــب . وقد سبق مناقشة تأثير هذه المتغيرات كأسباب للاقتصاد السرى . ومعامل المتغير X_3 بلغ 0.19 وذو إشارة موجبة وهو يدل علـــى أن زيادة معدل البطالة بمقدار 0.19 يؤدى إلى زيادة حجم الاقتصاد السرى بنسبة ١ % أو بمعـــنى آخـــر يـــؤدى إلى زيادة الاقتصاد السرى كنسبة من معـــدل التغير فى GDP بمقدار ١ % .

أمـــا معامل المتغير X_5 فقد بلغ 0.87 – وهو ذو إشارة سالبة مما يدل على انه إذا تـــراجع تدخـــل الحكومـــة فى الأنشطة المختلفة بمعدل 0.87 % فان ذلك يؤدى إلى زيادة حجم الاقتصاد السرى بمقدار ١ % .

وقـــد بلـــغ حجـــم الاقتصاد السرى وكذلك الرقم القياسى له طبقا لنتائج النموذج الثانى ما يوضحة الجدول التالى :

جدول رقم (٢)

حجم الاقتصاد السرى والرقم القياسى له طبقاً للنموذج الثانى

السنة	حجم الاقتصاد السرى كنسبة من GDP	الرقم القياسى للاقتصاد السرى (١٩٦٦ = ١)
١٩٦٦	١٢,٧	١
١٩٦٧	١٢,٩	١,٠٢
١٩٦٨	١٢,٩	١,٠٢
١٩٦٩	١٣,٢	١,٠٤
١٩٧٠	١٣,٧	١,٠٨
١٩٧١	١٣,٦	١,٠٦
١٩٧٢	١٤,٣	١,١٢
١٩٧٣	١٥,٦	١,٢٣
١٩٧٤	١٧,١	١,٣٤
١٩٧٥	١٩,٣	١,٥٢
١٩٧٦	٢١,٧	١,٧١
١٩٧٧	٢٣,٤	١,٨٤
١٩٧٨	٢٦,٣	٢,٠٧
١٩٧٩	٣٠,٣	٢,٣٨
١٩٨٠	٣١,٤	٢,٤٦
١٩٨١	٢٩,٣	٢,٣٠
١٩٨٢	٣١,٩	٢,٥١
١٩٨٣	٣٣,٦	٢,٦٤
١٩٨٤	٢٣,٧	١,٨٦
١٩٨٥	٣٥,٤	٢,٧٨
١٩٨٦	٣٦,١	٢,٨٤
١٩٨٧	٣٨,٣	٣,٠١
١٩٨٨	٣٩,٠	٣,٠٧
١٩٨٩	٤٣,٣	٣,٤٠
١٩٩٠	٤٧,١	٣,٧٠
١٩٩١	٤٦,٤	٣,٦٥
١٩٩٢	٥٢,٨	٤,١٥
١٩٩٣	٥٢,١	٤,١٠
١٩٩٤	٥٥,١	٤,٣٣
١٩٩٥	٥٥,٨	٤,٣٩
١٩٩٦	٥٨,٠	٤,٥٦
١٩٩٧	٦٧,٠	٥,٢٧
١٩٩٨	٦٩,٠	٥,٤٢
١٩٩٩	٧٥,٠	٥,٨٩

والشكلين التاليين " ٦ " و " ٧ " يعرضان حجم الاقتصاد السرى كنسبة من GDP خلال المدة (١٩٦٦ – ٢٠٠٠) ، والرقم القياسى للاقتصاد السرى باعتبار أن (١٩٦٦ = ١) على النحو التالى :

شكل " ٦ " حجم الاقتصاد السرى كنسبة من GDP

طبقا للنموذج الثانى

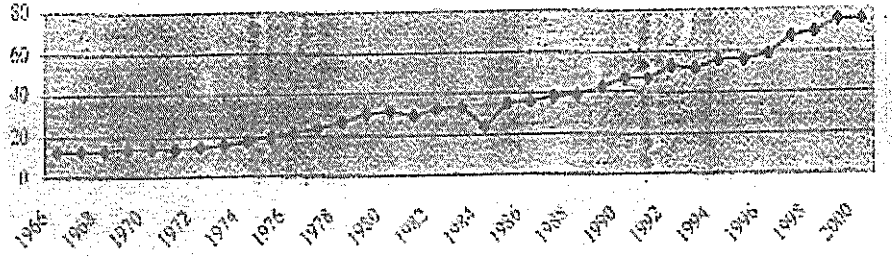

شكل رقم (٦)

الرقم القياسى للاقتصاد السرى طبقا للنموذج الثانى باعتبار أن سنة (١٩٦٦ = ١)

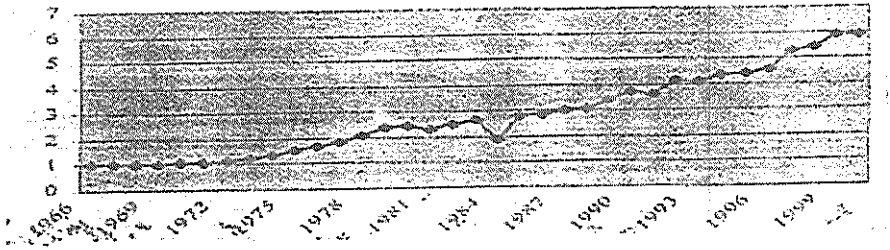

شكل رقم (٧)

نتائج النموذج الثالث :

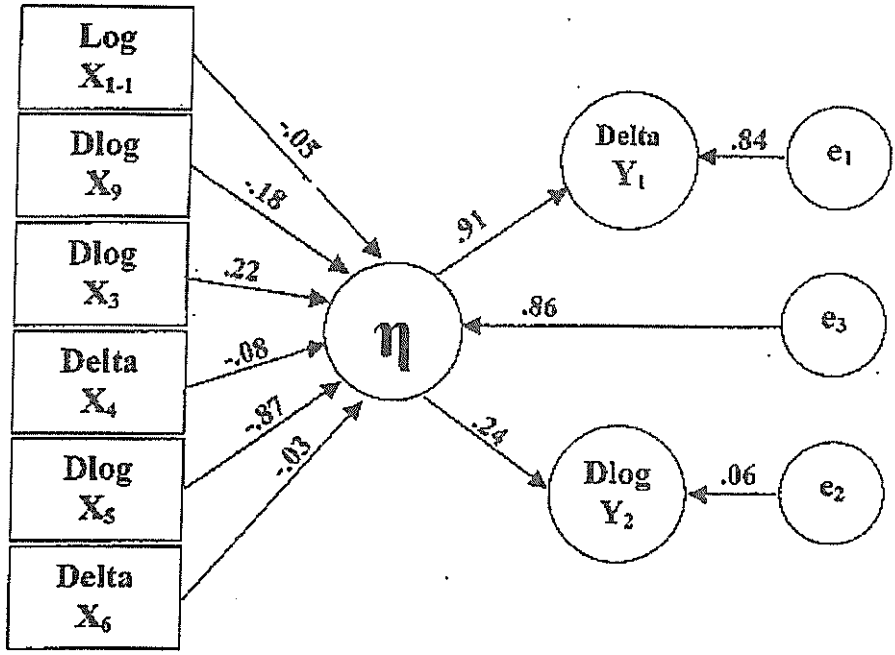

شكل رقم (٨)

$$Y_1 = 0.91\ \eta + 0.84\ e_1 \qquad (1)$$

$$\eta = \underset{(0.64)}{-0.05\ X_{1-1}} \underset{(0.06)}{-0.18\ X_9} + \underset{(0.03)}{0.22\ X_3} \underset{(0.45)}{-0.08\ X_4}$$

$$\underset{(0.001)}{-0.87\ X_5} \underset{(0.78)}{-0.03\ X_6} + 0.86\ e_3 \qquad (2)$$

والجديد فى هذا النموذج هو استبدال المتغير X_7 بالمتغير X_9 (سعر صرف الجنية مقابل الدولار) ٠ ويعتبر النموذج بشكل عام معنوى نظراً لقيمة Chi-square التى تبلغ 0.284 وكذلك قيمة F التى بلغت 16 ٠ وبالنسبة للمعادلة (1) فإنها توضح أن هناك ارتباط وتصاحب بين حجم الاقتصاد السرى والتغير فى GDP يصل إلى مقدار 0.91 وهو معدل عالى وهو ما يعنى أن اكتفاء الدراسة بالتعبير عن حجم الاقتصاد السرى كنسبة من GDP هو اختيار صائب ٠ وبالنسبة للمعادلة (2) فإن معنوية المتغيرات لم تتغير سوى بالنسبة للمتغير X_9 ٠ فقد كان معنويا تحت حد ثقة ٩٠ % ومعامل هذا المتغير تسبقه إشارة سالبة وهو ما يعنى انه كلما تراجع سعر صرف الجنية أمام الدولار كلما زاد حجم الاقتصاد السرى ، وهى نتيجة منطقية ، وذلك أن تدهور سعر الصرف يشجع باستمرار السوق السوداء لتبادل العملات ونشاط المضاربات على العملة وهى جزء رئيسى من أنشطة الاقتصاد السرى ٠ ويبلغ معامل المتغير X9 ، 0.18 – وهو ما يعنى أن تراجع سعر الصرف للجنية أمام الدولار بمقدار 0.18 % يؤدى على زيادة حجم الاقتصاد السرى بمقدار ١ % على أساس ان حجم الاقتصاد السرى مقاس كنسبة منوية من التغير فى GDP ٠ وفيما عدا ذلك لم يأتى النموذج الثالث بنتائج جديدة أو مختلفة عن النموذجين الأول والثانى ٠

وقد كان حجم الاقتصاد السرى وكذلك الرقم القياسى طبقا لنتائج النموذج الثالث على النحو التالى :

جدول رقم (٣)

الحجم الاقتصادى السرى وكذلك الرقم القياسى له طبقاً لنتائج النموذج الثالث

السنة	حجم الاقتصاد السرى كنسبة من GDP	الرقم القياسى للاقتصاد السرى (١٩٦٦ = ١)
١٩٦٦	١٣,٢	١
١٩٦٧	١٤,١	١,٠٦
١٩٦٨	١٣,١	٠,٩٩
١٩٦٩	١٢,٩	٠,٩٧
١٩٧٠	١٣,٧	١,٠٣
١٩٧١	١٤,٠	١,٠٥
١٩٧٢	١٣,٨	١,٠٤
١٩٧٣	١٦,٢	١,٢٢
١٩٧٤	١٧,٧	١,٣٣
١٩٧٥	١٩,٨	١,٤٩
١٩٧٦	٢١,٥	١,٦٢
١٩٧٧	٢٤,٦	١,٨٥
١٩٧٨	٢٩,٠	٢,١٨
١٩٧٩	٣٤,٠	٢,٥٦
١٩٨٠	٣٤,٩	٢,٦٣
١٩٨١	٣٣,٣	٢,٥١
١٩٨٢	٣٧,٦	٢,٨٣
١٩٨٣	٤٠,٠	٣,٠١
١٩٨٤	٢٧,٣	٢,٠٥
١٩٨٥	٣٩,٤	٢,٩٧
١٩٨٦	٤٠,٦	٣,٠٦
١٩٨٧	٤٠,٥	٣,٠٥
١٩٨٨	٤٢,١	٤,١٧
١٩٨٩	٤٤,٦	٣,٣٦
١٩٩٠	٤٧,٥	٣,٥٨
١٩٩١	٤٨,١	٣,٦٢
١٩٩٢	٥٤,٩	٤,١٣
١٩٩٣	٥٤,٠	٤,٠٧
١٩٩٤	٥٦,٦	٤,٢٦
١٩٩٥	٥٧,٥	٤,٣٣
١٩٩٦	٥٤,٧	٤,١٢
١٩٩٧	٦٥,٧	٤,٩٤
١٩٩٨	٦٩,٠	٥,١٩
١٩٩٩	٧٢,٩	٥,٤٩

والشكلين رقم (٩) و (١٠) التاليان يعرضان حجم الاقتصاد السري والرقم القياسى له طبقاً لنتائج النموذج الثالث .

شكل رقم (٩) حجم الاقتصاد السرى طبقا لنتائج النموذج الثالث

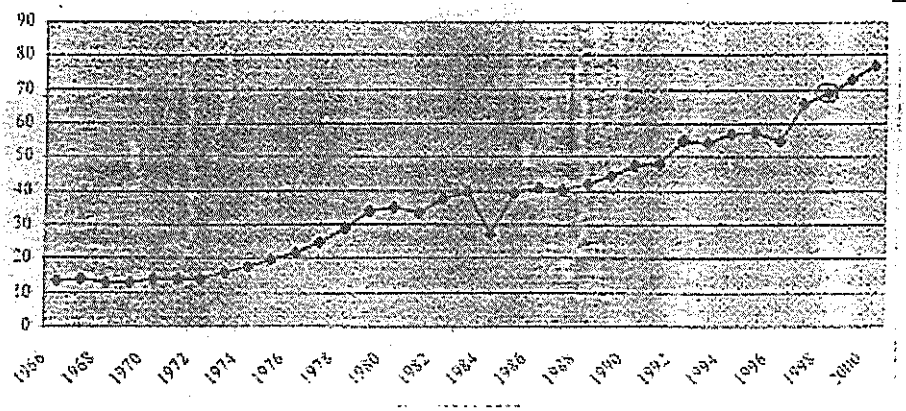

شكل رقم (٩)

شكل رقم (١٠) الرقم القياسى للاقتصاد السرى (١٩٦٦ = ١)

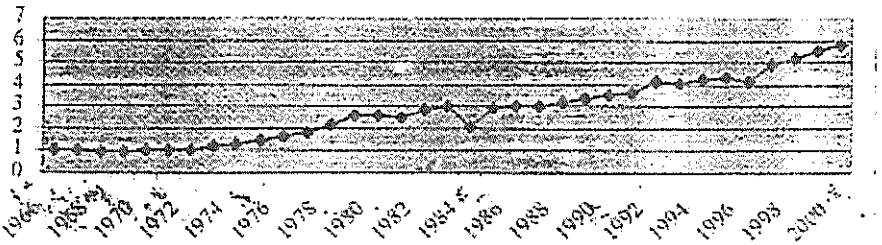

شكل رقم (١٠)

ومن النتائج التى تم عرضها من خلال أفضل ثلاث نتائج حصلنا عليها من المحاولات المتعددة لتقدير نموذج MIMC لقياس حجم الاقتصاد السرى وتحديد الأسباب التى تساهم فى صناعة هذا الاقتصاد يمكن استخلاص ما يلى : -

١ - تجمع النماذج الثلاثة على ان زيادة معدلات البطالة تعد سبباً مباشراً لزيادة حجم الاقتصاد السرى ، ومعنى هذا أن السياسات التى توضع لعلاج البطالة من جذب للاستثمار وتسهيل إجراءات الموافقة على المشروعات المختلفة وكذلك الصندوق الاجتماعى للتنمية يجب النظر إليها ليس على أن مهامها خلق الوظائف فقط لتخفيض طابور البطالة وإنما لمقاومة الحجم المتزايد للاقتصاد السرى مع ما ينطوى عليه ذلك من تراجع فى أساس الضرائب وتدهور فى المقدرة المالية القومية وتشويه فى البيانات التى تعتمد عليها الكثير من الدراسات فى اتخاذ قراراتها الحاسمة .

٢ - تجمع النماذج الثلاثة على أن حجم أنشطة الدولة والذى يترجم بضخامة اللوائح والإجراءات تمثل سبب مباشر لزيادة حجم الاقتصاد السرى ، وبالتالى فإن البيروقراطية والتعقيدات فى الإجراءات تعد مسئولة عن تحول الكثير من الموارد سواء عمالة أو رؤوس أموال إلى حيث السهولة فى الإجراءات والبعد عن التعقيدات . ولذلك فإن تبسيط الإجراءات الحكومية أمر ضروري لإجراء تخفيض مهم فى حجم الاقتصاد السرى .

٣ - إذا كانت قيمة العملة الوطنية تجاه العملات الأجنبية فى أي اقتصاد هى انعكاس لمستوى الأداء الاقتصادي الكلى ، فإنه يمكن القول أن تراجع مستوى الأداء الاقتصادي فى مصر معبراً عنه بقيمة العملة المحلية يفتح الباب على مصرعية أمام الأنشطة غير المشروعة والسوق السوداء ومن ثم اتساع حجم الاقتصاد السرى . وهو ما يعنى أن الاقتصاد السرى هو مسئولية الأداء الاقتصادي ككل .

٤- تكاد تكون نتائج النماذج الثلاثة متقاربة فيما يتعلق بتقدير حجم الاقتصاد السرى بل أن حجم الاقتصاد السرى كان قريب من التطابق بين النماذج الثلاثة فى بعض السنوات.

٥ - النتيجة الهامة التى يمكن استخلاصها من تقدير حجم الاقتصاد السرى والرقم القياسى له هو أن حجم الاقتصاد السرى ينمو بشكل مستمر كاتجاه عام من سنة ١٩٦٦ حتى سنة ٢٠٠٠ ، وهو ما يعنى أن الأسباب التى ناقشناها والتى أكدت النتائج مسئوليتها عن حدوث الاقتصاد السرى تزداد تفاقماً .

٦ - تجمع النتائج فى النماذج الثلاثة على ان التعبير عن حجم الاقتصاد السرى كنسبة من GDP أفضل من التعبير عنه على أساس التغير فى حجم الطلب على النقود نظراً لدرجة الارتباط العالية بين حجم الاقتصاد السرى والتغير فى GDP والتى بلغت فى النماذج الثلاثة (0.89 , 0.92 , 0.91)على الترتيب بينما الارتباط بين حجم الاقتصاد السرى والطلب على النقود بلغ فى النماذج الثلاثة (0.23 , 0.23 , 0.24) على الترتيب وبالتالى فإن التعبير عن حجم الاقتصاد السرى كنسبة من GDP يعتبر أكثر حساسية .

٧- أن عدم معنوية العبء الضريبى (سواء من ضرائب مباشرة آو غير مباشرة) كسبب لحدوث الاقتصاد السرى يؤكد من ناحية أخرى أن حجم الاقتصاد السرى وصل لدرجة خطيرة الأمر الذى أصبحت معه البيانات الرسمية المنشورة ومن بينها بطبيعة الحال متحصلات الضرائب لا تعبر تعبير صادق عن العبء الضريبى وأثره الإيجابى على حجم الاقتصاد السرى وهو الأمر الذى أجمعت عليه الدراسات السابقة فى هذا المجال .

هوامش الدراسة

(١) من الدراسات التى ذكرت تقديراً لحجم الاقتصاد السرى فى مصر
- د . محمود عبد الفضيل ، " من دفتر أحوال الاقتصاد المصرى " كتاب الهلال ، العدد ٦٢٧ ، مارس ، ٢٠٠٣ ، ص ص ٤١ ـ ٥١

- Ibrahim M .Oweiss. " Egypt's Econamy " The pressing, issues. 30 July, 2003, P.8

- Friedrich Schneider and Dominik Enste, " Hiding in the shadows' The growth of the underground Economy ", International Monetary fund, Economic Issues , No.30, March 2002, PP. 2-3

(٢) الأموال المغسولة هى الأموال الناتجة عن تجارة المخدرات والتهرب الضريبى وأنشطة المضاربة وتجارة الرقيق الأبيض .... الخ .

(٣) جريدة البيان ، " دراسة اقتصادية مصرية : ٤٠٠ مليار دولار يغسلها العالم ، مؤسسة البيان للطباعة والنشر ، مارس ٢٠٠٢ ، ص ١

(٤) المراجع السابق ، ص ١

(٥) نموذج MIMC هو اختصار لاسم النموذج وهو
Multiple Indicators Multiple Causes
أى تعدد الأسباب وتعدد المؤشرات .

(6)V. Tanzi, " Uses and abuses of estimates of the underground economy " Economic Journal, vol . 109, June, 1999. PP. 338-347

(7) Ibid, PP.338 - 349

(8) E.L. Feige, 1989, cited In M. H. Fleming, J. Roman, G. Farrel. "The shadow Economy ", Journal of International Affairs, spring, vol. 53, No. 2, 2000, P.387

(9) Ibid. P.389

(10)Smith Philip, "Assessing the Size of the underground Economy : The Canadian statistical perspective, "Canadian Economic observer, Catalogue No. 11,March, 1994, PP.16- 33

(11)E.L.Feige, OP. Cit.P.387

(12) E.L Feige, 1990, cited In M. H. Fleming, J. Roman. G. Farrell . OP . Cit. P . 990

(13)Alan Cassar, "An Index of the underground Economy In Malta "Bank of Valletta Review, No. 23, Spring, 2001, PP. 44- 45.

Informal (and Hidden) Economy " , Paper
for NESIS Conference, Olympia, 10-12 June, 2002, P . I
(١٥) من الدراسات التى أوضحت أن الخدمات بيئة صالحة لنمو الاقتصاد السرى أنظر
- Ildik Ekes , OP. Cit , PP . 1-3
- F. Schneider. "The Integration of Taxes. Transfer
and Raining shadow Economies - whate are the
causes ? (An Empirical Public choice orientated
Analysis), Paper for the conference Tax and Reform
in Germany and Australia, university of Potsdam ,
Jan. 1999, PP. 27-29
(16) Michael Keven, (2002) ,Cited in B, Dallago, " The Irregular
Economy in systemic Transformation and statistical
Measurement ", Research Paper series, Russian -
European Center for Economic Policy, July, 2002, P.9
(17) B . Dallago, Op. Cit, P. 9
(18) Anne C. Dailey."The Hidden Economy of the unconscious "
Chicago - Kent law Review, Vol . 74, 2000, P. 1599
(19) Shanna Ratner. " The Informal Economy in Rural
community Economic Development " contractor
Paper, http : //WWW. google . com, Feb. 2000, PP .
I -13
(20) F. Schneider and D . Enste, OP. Cit, PP . 2-3
(21) Fethi Ogunc and Gokhan yilmaz, " Estimating the
underground Economy in Turkey " The central Bank
of The Republic of Turkey . Discussion Paper, http:
//WWW. google . com, sept . 2000, P. 7
(22) Ibid. PP. 7-8
(23) F. Schneider and D. H . Enste, "Shadow Economies : Size ,
causes and consequences " . Journal of Economic
litereture, 2000, P.31
(24) Fethi Ogunc and Gokhan yilmaz, OP. Cit, PP. 10-15
(25) Bruno S. Frey and Werner w. Pommerehne, " The
Hidden Economy : state and prospects for
Measurement "The review of income and wealth,
series 30, No . I, March, 1984, P.2
(26)Alan cassar, OP. Cit, PP. 45-48
(27) J . J . Thomas, " The underground Economy In united states :
A Comment on Tanzi ", IMF Staff Papers. Vol. 33,
No. 4, 1986, PP. 782-789 .

(28) E.L. Feige, "Are examination of the underground Economy in the united states " , IMF Staff Papers, Vol. 33, No . 3 , 1986, PP . 768 - 781

(29) A. Zellner, " Estimation of regression relationships containing unobservable variables, "International Economic Review. Vol. 11 , l970, PP.441-454

(30) A. S. Goldberger, " Structural Equation Methods in the Social Sciences, " Econometrica , Vol . 40, 1972, PP. 979-1001

(31) K . Joreskog and A.S . Goldberger. " Estimation of a model with multiple indicators and multiple causes of a single latent variable, "Journal of the American statistical Association, Vol. 70, 1975. PP. 631 - 639.

(32) Joreskog and sorbom , 1993 , cited in Roberto Dell' Anno, " Estimating the shadow Economy in Italy: a structural Equation Approach", http ://www , google . com, Feb , 2003 , P . 5

(٣٣) أنظر على سبيل المثال فى ذلك

Heeja kim and Jay w. Rojewski, "using structural Equation Modeling to Improve Research in career and technical " Journal of vocational Education Research , Vol . 27 , Issue 2 . 2002 , PP. 1-18

(٣٤) من هذه الدراسات

Roberto Dell' Anno. OP. Cit, P. 7

(٣٥) أنظر فى ذلك الدراسات التالية

- Roberto Dell Anno. OP. Cit, P. 7
- Alan cassar, OP . Cit. P. 48

(36) M . Allingham , Sandmo A. , "Income tax Evasion :A Theoretical Analysis " Journal of public Economics. No . I . 1972, PP . 323 - 338

(٣٧) من هذه الدراسات

-V.Tanzi. OP. Cit, PP. 338-347

- S . Johnson, D. Kaufman, A. shleifer, " The unofficial Economy in Transition, " Brooking Papers of Economic Activity .No. 2 ,1997, PP. 159-221.

(38)T . Lemieux, B. Fortin. and P. Frechette, "The effects of Taxes on labour supply in the underground Economy,

(39)Alan Cassar, Op. Cit, P. 52
(40)D. J. Aigner, Schneider Friedrich, Ghosh Damayanti
" Me and my shadow ; estimating the size of the U.S. hidden economy from time series data. " Dynamic Econometric modeling . Proceedings of the third International symposium in Economic Theory and Econometrics . Edited by Barnett w., Berndt E .,white H., Cambridge university Press, 1988, PP. 297- 334.
(41) S. .Johnson, D. Kaufman, and P. Z0ido lobaton,
" Regulatory Discretion and the unofficial Economy " American Economic Review, Vol. 88, No. 2, 1998, PP. 387 -392
(42) F. Schneider, " The shadow economies of western Europe " Economic Affairs, Vol. 17, No. 3 , September, 1997,PP. 42-48
(43) Frey Bruno, and weck Hanneman, "The Hidden Economy as an unobservable variable " European Economic Review, Vol. 26, No. I . 1984. PP. 33-53
(44) Giles David, and Tedds Lindsay, 2002, cited In Roberto Dell' Anno, OP. cit, P. 8
(45) B . Dallago, OP. Cit. , P . 5
(46)Roderick Hill, "The underground Economy in Canada : Boom or Bust ?" , Canadian Tax Journal, Vol. 50 . No. 5 , 2002, P.1644
(٤٧) من الدراسات المؤيدة لوجود علاقة إيجابية بين النمو فى الناتج المحلى الإجمالي والاقتصاد السرى ، انظر
- M.C. Adam, and V. Ginsburgh, "The Effects of Irregular Markets on Macroeconomic Policy : Some Estimates for Belgium," Europ . Ecom. Rev ., Vol. 29, No. I , PP. 15-33
- Giles David, and Tedds L., OP. Cit, cited in Roberto Dell Anno Op. Cit, P.8
(٤٨) ومن بين الدراسات المؤيدة لسلبية العلاقة هذه
- F . Schneider and D.H.Enste, OP. Cit, P. 44
- Frey Bruno, weck Hanneman, OP. Cit , PP . 33-53
(٤٩) لمزيد من التفاصيل حول كيفية استخدام الحزم الإحصائية LISREL . EOS . AMOS فى التحليل الإحصائي راجع
- Heeja kim, and Jay W. Rojewski, OP . Cit, PP. 1-18